



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2015 - العدد: 3

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1436

الموافق 10 مارس 2015

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 جمادى الثانية 1436

الموافق 12 أبريل 2015

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
- عرض ومناقشة نص القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001، المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.
 - رد السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1436
الموافق 10 مارس 2015

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخمسين صباحا

طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جانفي 2015. كما تم عرض ومناقشة هذا الموضوع من طرف السادة أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية بمجلسكم الموقر بتاريخ 03 مارس 2015.

وبهذه المناسبة، أتوجه من خلالكم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس والسادة أعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية على النقاش الثري والصريح الذي ساد أشغال الجلسة المخصصة لدراسة مشروع القانون.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يندرج تعديل هذا القانون ضمن الديناميكية التي يعرفها قطاع الصيد البحري وتربية المائيات منذ إنشائه سنة 2000، من طرف فخامة رئيس الجمهورية، والذي من شأنه التكفل والتفاعل مع المستجدات والتطورات المسجلة والآفاق المنتظرة لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات؛ وذلك على ضوء التجارب التي اكتسبها القطاع خلال السنوات السابقة.

كما يأتي هذا المشروع أيضا مرافقة برنامج تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات، المنبثقة عن برنامج فخامة رئيس الجمهورية والمجسدة في خطة عمل الحكومة للخماسي المقبل، المصادق عليها من طرف مجلسكم الموقر في شهر جوان 2014.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد وزيرين ومساعديهما؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422، الموافق 3 يوليو سنة 2001، المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، ليعرض علينا مشروع القانون المذكور.

السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم.

يطيب لي ويشرفني أن أعرض أمامكم اليوم، قصد المناقشة والمصادقة، نص القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 3 يوليو 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، والذي تم عرضه ودراسته والمصادقة عليه من

وأوساطها.

- مشاركة مهنيي القطاع في عمليات صياغة السياسات المرتبطة بالصيد البحري وتربية المائيات.

الجانب الثالث يتعلق بتكريس العمليات المنفذة في الميدان، من خلال إدراج آليات قانونية جديدة كمرجعية لهذه العمليات، وخاصة وضع مخططات تهيئة مصايد الأسماك وتسييرها.

- تهيئة مناطق نشاطات تربية المائيات وتسييرها.

- مراقبة السفن.

- تثمين المصايد الخاصة بترقية الصيد الحرفي.

- صيد الأسماك الكثيرة الترحال والتسيير المستدام للمرجان.

الجانب الرابع متعلق بإضافة أحكام جديدة لتعزيز وتشديد العقوبات، للمحافظة على الثروة واحترام شروط ممارسات مختلف نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات عن طريق: ترسيخ مبدأ التدرج في تحديد العقوبات حسب نوع الجرائم (جنایات، جنح، مخالفات).

- الأخذ بعين الاعتبار الممارسات والتجربة الميدانية في تحديد العقوبات حسب درجات الخطورة.

- الرفع من درجات العقوبات، وذلك بمضاعفة الغرامات المالية الخاصة بالمخالفات.

- إضافة عقوبات خاصة بالمخالفات المتعلقة بعدم احترام الممارسات خاصة صيد المرجان.

إسمحو لي أن أنتهز هذه المناسبة لأذكر ببعض الأعمال التي بادرنابها في الميدان، من أجل تحضير ومرافقة تجسيد الأحكام القانونية الجديدة.

ففي مجال إعادة فتح استغلال المرجان، تم إنشاء شعبة جديدة في مجال التكوين في الغوص المحترف لاستغلال الموارد البيولوجية البحرية على مستوى 3 مؤسسات تكوينية، تحت وصاية وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، وذلك بداية بمدرسة التكوين التقني للصيد البحري وتربية المائيات بالقالة، والتي جهزت ماديا وبشريًا وبيداغوجيا في هذا المجال في أكتوبر 2014، قصد الانطلاق في التكوين في هذه الشعبة، كما تم التكفل بإدماج الغواصين القدماء، من خلال إنشاء جسر بين التكوين في الغوص المحترف والغوص الرياضي، وذلك باعتماد مكتسبات الخبرة المهنية. أما في مجال تنمية شعب الصيد البحري، تم تحسين

إن تعديل هذا القانون يركز خصوصا على ما يلي:

- إستئناف نشاطات صيد المرجان بصفة عقلانية.

- إدراج آليات جديدة من أجل استغلال مسؤول وعقلاني للموارد البيولوجية.

- الردع على أساس الرفع من درجة خطورة المخالفات وتشديد العقوبات المرتبطة بالصيد البحري غير المشروع.

ومن أجل تجسيد ذلك، في إطار أحكام قانونية ملائمة تم إدراج المبادئ التالية:

- تثمين المرجان على المستوى الوطني من خلال حظر تصديره خاما وشبه مصنع.

- تتبع المرجان أثناء سيرورة عملية تحويله وتجارته خاما وشبه مصنع.

- الرفع من درجة خطورة المخالفات المتصلة بصيد المرجان وتسويقه مع تشديد العقوبات.

- تعزيز جهاز الرصد والمتابعة عن بعد لأنشطة سفن صيد المرجان، معلم تحديد الموقع الجغرافي.

وتحقيقا لهذه المبادئ أدرجت في مشروع هذا القانون آليات جديدة تتمثل فيما يلي:

- مخططات تهيئة مصايد الأسماك وتسييرها.

- التسيير التشاركي من قبل مهنيي الصيد البحري، وتربية المائيات في عملية صياغة وتنفيذ سياسة القطاع.

- نظام المراقبة عن بعد لسفن الصيد، من خلال إنشاء نظام تحديد الموقع الجغرافي.

- تهيئة وتسيير مناطق نشاطات تربية المائيات.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،

وعلى ضوء ما سبق ذكره، تتمثل أهم التعديلات المدرجة والتي مست حوالي 60 مادة فيما يلي:

- إدراج مفاهيم وتعريفات جديدة خاصة بالصيد البحري المسؤول، شواطئ الرسو لترقية الصيد الحرفي، المرجان المصنع.

الجانب الثاني يخص:

- تدعيم ركائز استغلال الموارد الصيدية، من خلال تأسيس مصايد أسماك وجمع المعطيات، من أجل تحسين المعارف العلمية.

- المراقبة بالتنسيق مع السلطات المعنية، من أجل السهر على ألا تمس نشاطات سفن الصيد بالموارد البيولوجية

المهنيين في عملية الاشتراك في الضمان الاجتماعي. كما تم تهيئة عدة مقرات لطب العمل على مستوى الموانئ للولايات التالية: عنابة، بجاية، بومرداس كمثل، في إطار الاتفاقية الموقعة مع مصالح وزارة الصحة الخاصة بطب العمل، كما أولينا أيضا اهتماما خاصا بتنشيط تنظيم المهنة، من خلال مرافقة إنشاء الجمعيات المهنية، بحيث تم تكريس ذلك وفقا للتعديلات التي تضمنها المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم في 2014، المتعلق بالغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات.

إضافة إلى هذا، ومن أجل التعرف على مجتمع البحارة وانشغالاتهم، قمنا خلال سنة 2013 بمسح اقتصادي واجتماعي، حيث تبين لنا من خلال عدة معطيات جوهرية، يتمثل أهمها فيما يلي:

- متوسط العمر للبحارة يقدر بـ 40 سنة، عددهم حوالي أكثر من 45000 ألف.

- المنحدرون من عائلات الصيادين 63٪.

- المستوى الدراسي: 47٪ المستوى المتوسط و 23٪ المستوى الثانوي، يعني 70٪ هم تحت المستوى الثانوي.

- التكوين في الصيد البحري خص 90٪ منهم، ولكن هذا التكوين خاصة عن طريق آليات التكوين المهني، يعني الآليات الخاصة وليس آليات التكوين الكلاسيكي.

الصيد البحري هو مصدر أساسي لمعيشة هؤلاء المهنيين، حوالي 90٪، إذ يعتبر نشاط الصيد البحري المصدر الأساسي لمعيشتهم وأكثر من 60٪ منهم لم يكن لهم نشاط آخر قبل ممارسة مهنة الصيد.

يعني 60٪ من المهنيين الموجودين الآن، لم يكن لديهم شغل أو نشاط آخر في مجالات أخرى.

بالنسبة للتطلعات والآفاق: أكثر من 65٪ عبروا عن رغبتهم في مواصلة ممارسة نشاط الصيد البحري ونيتهم في امتلاك سفن الصيد.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

بإمكان قطاع الصيد البحري وتربية المائيات المساهمة وبصفة فعالة في الظهور المنتظر للاقتصاد الوطني المنتج، قصد المحافظة على 80000 منصب شغل الموجودة حاليا، لما نحسب كل المتدخلين، سواء أكانوا صيادين بصفة مباشرة أم شرائح أخرى عندها صلة مع هذه النشاطات؛

معرفتنا حول حالة مخزون الموارد الصيدية الوطنية واثمينها، وذلك بواسطة القيام بحملتين علميتين في السنة، لتقييم الثروة السمكية السطحية والقاعية، ووضع مرصد اقتصادي واجتماعي للصيد البحري وتربية المائيات، بالإضافة إلى الانطلاق في إنجاز مخططات تهيئة المصايد الجزائرية وعددها 14 على مستوى الولايات الساحلية.

كما سيتم تعزيز الهياكل القاعدية للتسويق وآلية مراقبة الإنزال لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات، بتنفيذ برنامج إنجاز 30 مسمكة جديدة بالموانئ، لتسويق المنتجات الصيدية، التي يتم تسييرها من طرف مؤسسة تسيير الموانئ، وفقا للاتفاقية الموقعة مؤخرا مع وزارة النقل. إضافة إلى استلام وتشغيل المخبر الوطني لمراقبة وتحليل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات ونظافة الأوساط والذي سنعمل على توسيع نشاطاته في الخماسي المقبل.

في مجال تنمية شعب تربية المائيات، تم إعادة برنامج واسع لتنمية تربية المائيات في البحر وتربية المائيات القارية والصحراوية، بدعم من خبراء وطنيين وأجانب، من أجل مرافقة هذه الشعبة الهامة التي سيتم مرافقتها من خلال النظام الجديد للاستثمار المنتج لشعب الصيد البحري وتربية المائيات، بمساعدة أجهزة الدعم الموجودة، من خلال تكييفها مع خصوصيات القطاع: التقنية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة توجيه الدعم من خلال الصندوق الوطني للصيد البحري وتربية المائيات وكذا تسييره غير المركز (قانون المالية 2014) بالإضافة إلى وضع نظام متكامل، قصد تسهيل الإجراءات الخاصة بمنح الامتياز والحصول على التمويل والدعم التقني للمشاريع المختلفة.

إضافة إلى ذلك، تم مؤخرا وضع نظام جديد خاص بالتأمين في مجال تربية المائيات، يشمل تغطية وفيات أصناف الأسماك.

أما في مجال الحماية الاجتماعية لمهنيي الصيد البحري، وقصد تحسين وتعزيز الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمهنيين، باعتبارهم العنصر الأساسي في هذا القطاع، تمت المصادقة على نظام خاص بالحماية الاجتماعية، يتكفل بمختلف الفئات المهنية للصيادين (مرسوم 2013)؛ إلى جانب تكوين مراسلين اجتماعيين وتنصيبهم على مستوى كل الموانئ بالتنسيق مع وزارة العمل، لتسهيل مرافقة

- إنجاز تهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروعاً لتطوير الهياكل المينائية، منها 11 شاطئاً رسو خاص بالصيد الحرفي.

- وضع حيز التنفيذ 45 هيكلًا قاعدياً لتنزيل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتسويقها بالجملة.

- وضع حيز التنفيذ مخطط وطني لتهيئة واستغلال المرجان.

- أخيراً، إنجاز أجهزة تكاثر الموارد الصيدية في البحر.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،

تلكم هي العناصر الأساسية والجوهرية التي أدت إلى تعديل وتتميم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 3 يوليو 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، والتي من شأنها تعزيز التأطير التشريعي والتنظيمي للقطاع، قصد مواكبة وتيرة النمو، من أجل تجسيد المشاريع التي يتضمنها البرنامج الخماسي (2015 - 2019).

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير على عرضه المشروع المذكور.

الآن، أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكراً للسيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

واستحداث أكثر من 40000 منصب شغل جديد في المستقبل، كما أنه كفيل بالمساهمة بتحسين الأمن الغذائي للبلاد، وذلك بفضل الدفع الذي أعطاه إياه فخامة رئيس الجمهورية منذ إنشائه.

وعليه، فإن الجهد المبذول من أجل تهيئة ودعم وسائل الإنتاج وكذا الضبط والمحافظة على مناصب الشغل واستحداث أخرى جديدة سوف يتواصل بوتيرة أكبر، بهدف مضاعفة الإنتاج الوطني من صيد بحري وتربية المائيات إلى 200000 طن في أفق 2020، مع الحرص في ذات الوقت على المحافظة على الموارد الصيدية، في إطار الصيد المسؤول والعقلاني إلى جانب احترام المعايير البيئية؛ وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن.

إن تكييف الإطار القانوني الخاص بنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، سيسهل وضع حيز التنفيذ برنامج (2015 - 2019) الذي سوف يترتب عنه آثار أساسية، منتظرة في أفق 2020، لأن القانون بحد ذاته يكرس عن طريق مراسيم وهناك أكثر من 7 أو 8 مراسيم، ستأتي لتوضح تنفيذ مختلف هذه الآليات التي تكلمنا عنها.

فيما يخص الأهداف:

- مضاعفة الإنتاج الحالي لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات إلى 200000 طن؛ اليوم الإنتاج حوالي 120000 طن، سنصل إلى 200000 طن في أفق 2020، خاصة باستعمال مصدر تربية المائيات والمحافظة على الثروة السمكية من جهة الصيد.

- إستحداث أزيد من 40000 منصب شغل منتج في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، التي ستضاف إلى 80000 منصب شغل الحالية الدائمة.

- بلوغ رقم أعمال بالنسبة لشعب الصيد البحري وتربية المائيات يناهز 110 مليار دج، وفي الوقت الحالي يقدر بحوالي 50 مليار دج.

- مرافقة إنجاز أكثر من 5000 مشروع استثماري خاص في مختلف شعب الصيد البحري وتربية المائيات.

- مرافقة إنجاز 600 مشروع استثماري خاص بتربية المائيات في مياه البحر والمياه العذبة، منها 190 مشروعاً لتربية المائيات البحرية و400 مشروعاً لتربية المائيات القارية والصحراوية.

المقدمة

يشكل قطاع الصيد البحري في بلادنا أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو ما جعل الدولة تعمل على تطوير قدراته وإنعاشه وتحديثه وإعادة تنظيم طرق الإنتاج فيه وتنميته واثمينه، من خلال الاستثمارات العمومية والخاصة والمرافقة والدعم الدائمين لها، إلا أن إنجاح هذا المسعى يتطلب آليات كثيرة من بينها: الإدماج الحقيقي لاقتصاد الصيد البحري في الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة، ووضع الآليات القانونية اللازمة للحفاظ على الموارد الصيدية المتجددة واستغلالها بطريقة تضمن ديمومتها وتنميتها، ومن بينها المرجان الذي يحتل مكانة متميزة بين تلك الموارد، وذلك لقيمته العالية في السوق الدولية.

ومن هذا المنطلق، وقصد حماية الثروة المرجانية من ممارسات الصيادين غير المرخص لهم والذين ضاعفوا من عمليات صيده لما يدره عليهم من أموال لقيمتها العالية، ومن أجل منح رخص استغلال المرجان التي تم إيقافها لفترة طويلة من الزمن، كان لابد من وضع إطار تشريعي وتنظيمي ملائم للحفاظ على نشاط صيد المرجان وضمان استغلاله بصفة مستدامة واثمينه، ويتمثل هذا الإطار في تقديم نص قانون يعدل ويتم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

وقد أحيل هذا النص على لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، من قبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، بتاريخ 28 جانفي 2015، من أجل دراسته ومناقشته وإعداد تقرير تمهيدي حوله.

وللغرض المذكور، عقدت اللجنة اجتماعا بمقر المجلس صباح يوم الثلاثاء 3 مارس 2015 برئاسة السيد مسعود بودراجي، رئيس اللجنة، وبدعوة منه، حضره ممثل الحكومة، السيد سيد أحمد فروخي، وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، الذي قدم عرضا حول النص تطرق فيه بالتفصيل إلى أسباب تقديم النص وأهدافه، ومن جانبهم تطرق أعضاء اللجنة خلال النقاش إلى عدد من النقاط المتعلقة بالموضوع واستمعوا إلى ردود ممثل الحكومة على مضامينها.

وفي أعقاب هذا الاجتماع، عقدت اللجنة جلسة عمل بمكتبها برئاسة رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ما قدمه ممثل الحكومة من ردود وتوضيحات بخصوص النقاط التي

طرحها الأعضاء ووضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير التمهيدي الذي يحتوي على: مقدمة، عرض نص القانون ومناقشته وخلاصة.

عرض نص القانون ومناقشته

لقد أشرنا في المقدمة، إلى أن ممثل الحكومة قدم عرضا لنص القانون أمام اللجنة، وطرح أعضاؤها خلال النقاش العديد من الأسئلة حول الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، كما أجاب ممثل الحكومة عليها؛ وسنتناول فيما يلي باختصار مجريات هذا النقاش:

عرض ممثل الحكومة لنص القانون

قبل تقديمه نص القانون، استعرض ممثل الحكومة بالتفصيل وضع قطاع الصيد البحري وقدم الكثير من المعطيات المتعلقة به، مشيرا إلى أنه يشهد تطورا مستمرا، وأكد في مداخلة أهمية هذا القطاع وقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني المنتج، للمحافظة على مناصب الشغل من جهة، واستحداث أخرى كفيلة بتحسين الأمن الغذائي للجزائر، من جهة أخرى.

كما أكد أنه وفي إطار خطة عمل الحكومة المصادق عليها في شهر جوان من سنة 2014، فإن الجهد المبذول من أجل تحيين ودعم وسائل الإنتاج، وكذا الضبط والمحافظة على مناصب الشغل واستحداث أخرى جديدة، سوف يتواصل بوتيرة أكبر، بهدف مضاعفة الإنتاج الوطني من الصيد البحري وتربية المائيات والحرص في الوقت ذاته على المحافظة على الموارد الصيدية، وعلى احترام المعايير البيئية وعلى القدرة الشرائية للمواطن.

وأشار إلى أن التحليل الذي أنجز حول السياسة التنموية لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، بين ضرورة تحديد الأولويات وترتيبها حسب مسعى استشرافي إلى أفق سنة 2030، مبني على مقارنة تشاركية، وأدى إلى إنجاز ورقة طريق جديدة للبرنامج الخماسي (2015-2019) المتعلق بالقطاع.

كما أكد ممثل الحكومة أن تعديل القانون رقم 01-11، المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الهدف منه تعزيز وتكييف أحكام هذا القانون في ضوء التجارب والتطورات المسجلة والآفاق المنتظرة لتنمية القطاع، مشيرا إلى أن تلك التعديلات تمثلت

2 - إستحداث أزيد من أربعين ألف (40.000) منصب شغل منتج في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات، والتي ستضاف إلى سبعين ألف (70.000) منصب شغل دائم حاليا،

3 - بلوغ رقم أعمال بالنسبة لشُعب الصيد البحري وتربية المائيات يناهز مائة وعشرة (110) ملايين دج (حاليا 46 مليار دج)،

4 - مرافقة إنجاز حوالي خمسة آلاف (5.000) مشروع استثماري خاص في مختلف شعب الصيد البحري وتربية المائيات،

5 - إنجاز ستمائة (600) مشروع في تربية المائيات في مياه البحر والمياه العذبة، مائة وتسعون (190) مشروعا في تربية المائيات البحرية، وأربعمائة وعشرة (410) مشاريع في تربية المائيات القارية والصحراوية،

6 - إنجاز، تهيئة وتوسيع واستلام ثمانية وثلاثين (38) هيكلًا مينائيًا منها أحد عشر (11) شاطئًا للرسو.

7 - وضع حيز التنفيذ خمسة وأربعين (45) هيكلًا قاعديًا لتنزيل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتسويقها بالجملة،

8 - إنجاز ووضع حيز التنفيذ أربعة عشر (14) مخططًا لتهيئة المصايد في الولايات الساحلية، وتسعة وعشرين (29) موقعا لنشاطات تربية المائيات،

9 - وضع حيز التنفيذ مخططا وطنيا لتهيئة واستغلال المرجان.

وقد تناول ممثل الحكومة كل هذه النقاط بالشرح والتوضيح، مؤكداً أن للصيد البحري مرجعيات قانونية مهمة لتطوير التنمية في هذا القطاع، يتماشى مع الواقع ويستشرف مقاربات جديدة، كالصيد المسؤول وتطوير تربية المائيات وإعادة تأهيل الصيد الحرفي، مع فتح مجالات للمحافظة على الثروة السمكية، من خلال تهيئة مناطق الصيد باستغلال السدود، كما يشمل على عقوبات بحق المخالفين، وتأطير تقنيات الصيد، منها الاستغلال العقلاني للموارد الصيدية وكذا إدماج مختلف المهن الصيدية.

وخلال تطرقه إلى بعض المصطلحات، أوضح أن مصطلح الإنتاج يرتبط حصريا بتربية المائيات كون الإنسان هو من يقوم بإنتاجها، أما بالنسبة للصيد البحري فالإنسان وسيلة لقنص هذا المنتج فقط.

أساسا فيما يلي:

1 - مفاهيم وتعريف جديدة:

- الصيد البحري المسؤول،

- شواطئ الرسو لترقية الصيد التقليدي،

- المرجان المصنع.

2 - ركائز استغلال الموارد الصيدية:

- الصيد المسؤول،

- تأسيس مصايد أسماك، وجمع المعطيات من أجل تحسين المعارف العلمية،

- المراقبة بالتنسيق مع السلطات المعنية، من أجل السهر على ألا تمس نشاطات سفن الصيد بالموارد البيولوجية وأوساطها،

- مشاركة مهنيي القطاع في عملية صياغة السياسات المرتبطة بالصيد البحري وتربية المائيات.

3 - آليات قانونية جديدة لتكريس العمليات المنفذة في الميدان:

- وضع محطات تهيئة مصايد الأسماك وتسييرها،

- تهيئة مناطق نشاطات تربية المائيات وتسييرها،

- مراقبة سفن الصيد عن بعد من خلال وضع نظام لتحديد الموقع الجغرافي،

- تثمين المصائد الخاصة (ترقية الصيد التقليدي، صيد الأسماك كثيرة الترحال، التسيير المستدام للمرجان).

4 - أحكام جديدة لتعزيز وتشديد العقوبات للمحافظة على الثروة:

- ترسيخ مبدأ التدرج في تحديد العقوبات حسب نوع المخالفة (مخالفة، جنحة، جناية)،

- الأخذ بعين الاعتبار الممارسات والتجربة الميدانية في تحديد العقوبات حسب درجة الخطورة،

- الرفع من درجة العقوبات (مضاعفة الغرامات المالية) الخاصة بالمخالفات،

- إضافة عقوبات خاصة للمخالفات المتعلقة بعدم احترام شروط ممارسة صيد المرجان.

وأوضح ممثل الحكومة أن تعديل القانون رقم 01-11، سيسهل وضع حيز التنفيذ "برنامج الجزائر للصيد البحري" الذي سوف يترتب عنه جملة من النتائج الأساسية، أهمها:

1 - مضاعفة الإنتاج الحالي إلى مائتي ألف (200.000) طن في أفق سنة 2020،

كما أوضح أن مسحا وطنيا اقتصاديا واجتماعيا أنجزته الوزارة في سنة 2013 شمل عينة تمثيلية لمختلف فئات البحارة، موزعين على مجموع موانئ الصيد البحري، أظهر أن أكثر من 60٪ منهم لم يكن لهم نشاط آخر قبل الدخول إلى ميدان الصيد البحري وأن 90٪ منهم يمارسون نشاط الصيد البحري فقط.

كما أشار إلى الكثير من النقاط، منها، أن صيد الأسماك خلال سنوات الخمسينيات، تراوح ما بين خمسة عشر إلى عشرين ألف طن سنويا، وتطور إلى مائة ألف طن بعد الاستقلال، وأكد ضرورة المحافظة على المخزون الوطني من الموارد الصيدية بالموازاة مع تطوير تربية المائيات كهامش مهم للموارد الصيدية.

من جانب آخر، وحول البرنامج الخماسي، أوضح أن الهدف الأساسي منه هو مضاعفة الإنتاج عما هو عليه، ليصل إلى مائتي ألف طن سنويا، منها قرابة مائة وعشرين ألف طن من تربية المائيات، وأن القضاء على قلة العرض مرهون بمضاعفة الإنتاج في مجال تربية المائيات.

وحول موضوع الصيد غير المرخص، أشار إلى أن أكثر من عشرة آلاف صياد صغير يمارسون الصيد بطريقة فوضوية، وأكد هنا تسجيل ثغرات كثيرة في القانون الساري المفعول كان لا بد من سدها، منها العقوبات الرمزية التي كانت مقررة للمخالفات والتي شجعت بعض الصيادين على ارتكابها وممارسة الصيد غير المرخص، مما تطلب مراجعة تلك العقوبات وتشيدها، ولا سيما من الناحية المالية، مشيرا إلى أن شساعة المسافات في البحر تطلب استخدام أجهزة حديثة لمراقبة السفن عن بعد وهو ما سيتم في هذا الشأن.

وأوضح أنه تم إلغاء بعض أحكام القانون رقم 01-11، لعدم انسجامها مع الواقع الجديد الذي يعرفه القطاع.

النقاط التي أثرت خلال النقاش

وردود ممثل الحكومة عليها

أ - النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

أثار أعضاء اللجنة عددا من الأسئلة المتعلقة بمضمون النص وبعض المواضيع ذات العلاقة، تمحورت حول ما يلي:

- ما هي الإجراءات المتخذة للحد من ارتفاع أسعار السمك حاليا؟

- الكثير من الصيادين توارثوا هذه المهنة، فهل تلقوا

تكويننا في معاهد الصيد المتخصصة؟

- هل يتركز الاستيراد على نوع محدد من الأسماك،

وهل هي بحرية أم من تربية المائيات؟

- هل تتطلب تربية المائيات إمكانيات كبيرة وما مدى

تدخل الدولة في ذلك؟

ب - ردود ممثل الحكومة:

في معرض رده على أسئلة أعضاء اللجنة، تطرق ممثل

الحكومة إلى الكثير من الجوانب المرتبطة بتلك المواضيع

وساق الكثير من الأمثلة على واقع الصيد البحري؛ وفيما

يلي باختصار ردود ممثل الحكومة:

بخصوص ارتفاع أسعار السمك، أوضح أن تذبذب

منظومة الأسعار يكمن في عدم التوازن بين العرض والطلب،

كما يرتبط بتوسع الطلب على هذه المادة إلى مناطق أخرى

في الوطن، ولم يعد الطلب عليها مقتصر على مناطق

بعينها، كما أن استهلاك هذه المادة في السنوات الماضية لم

يعد نفسه في الوقت الحاضر، وأوعز ذلك إلى عدة عوامل

منها تغير الكثافة السكانية وتغير نمط الاستهلاك الذي له

علاقة أيضا بثقافة الاستهلاك وذهنية المستهلك في الحفاظ

على التوازن بين العرض والطلب والذي يلعب دورا هاما في

تذبذب الأسعار، مؤكدا بهذا الخصوص أن الوصاية تسعى

من جهتها من أجل إعادة هذا التوازن، وتطمح إلى أن تكون

هذه المادة في متناول الجميع وبخاصة ذوي الدخل المحدود.

وفي الموضوع نفسه، أشار ممثل الحكومة إلى الكثير من

العوامل التي تؤثر سلبا على عملية الأسعار وتتحكم فيها،

من بينها، تنظيم التسويق والتحكم فيه، لعدم فسح الباب

أمام المتدخلين الآخرين في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، أكد أن إعادة التوازن سيكون من

خلال فتح مناصب شغل في مجالات جديدة مرتبطة

بشكل خاص بتربية المائيات والصناعات التي لها علاقة

بهذا النشاط، الذي يتوقع أن ينشئ ثلاثين (30) ألف

منصب شغل.

فيما يخص مسألة تكوين الصيادين، أوضح ممثل

الحكومة أن 90٪ من المهنيين المسجلين تحصلوا على نظام

خاص وليس كلاسيكيا في الصيد البحري وتربية المائيات،

كما شدد على ضرورة تخصيص جهد كبير لتكوين المهنيين

لاكتساب تجارب وتقنيات جديدة لتطوير القطاع، مبرزا

أن المخطط الخماسي الحالي يولي أهمية كبيرة للقدرات

مبادئ الصيد المسؤول، ثم الحفاظ على مواردنا الصيدية وعلى البيئة البحرية.

ذلكم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، لمجلس الأمة، حول نص قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة، على قراءته التقرير الذي أعدته اللجنة في الموضوع. الآن ننتقل إلى النقاش العام، والكلمة للسيد العمري لكحل، المسجل الأول في قائمة المتدخلين.

السيد العمري لكحل: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد، النبي الكريم.

الفضليات، الأفاضل،
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير الصيد البحري والموارد الصيدية،
السيدات والسيد المرافقون لمعالي الوزير،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، على العرض المقدم لنا والخاص بمشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-11، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق لـ 3 يوليو لسنة 2001، والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

كما أشكر رئيس وأعضاء لجنة الفلاحة والتنمية الريفية على التقرير التمهيدي الذي استمعنا إليه قبل قليل.

السيد الرئيس المحترم،
لقد حباننا الله بطبيعة خلابة وأراضي شاسعة بجبالها وغاباتها، وشريط ساحلي جميل يفوق طوله 1200 كلم، يختلف في مكوناته من شرق الجزائر إلى غربها، يميز عن غيره من دول ساحل البحر المتوسط ومتنوع في أشكاله، ومن دون شك أن هذا الشريط الساحلي لا يخلو من شتى أنواع

الوطنية وكذا تشجيعها على التكوين. وحول مسألة الأنواع المستوردة من الأسماك، أوضح ممثل الحكومة أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المستهلك فهي من يتحكم في مسألة الاستيراد والتصدير، وأشار بهذا الخصوص إلى أن نسبة السمك المستورد تصل إلى 60٪ من السمك المحول، و30٪ من السمك المجمد، و10٪ من السمك الطازج.

وبخصوص ما إذا كانت تربية المائيات تتطلب إمكانيات كبيرة ومدى تدخل الدولة في ذلك، أوضح ممثل الحكومة أن هناك عدة أصناف من تربية المائيات، فقد كانت تربيتها تتم في الأقفاص في البحر، كما تتم أيضا في الأحواض في المستثمرات، مشيرا إلى أنه تم تحديد بعض المعايير لاستعمالها لتفادي السلبيات والاستفادة من الإيجابيات، وتم القيام ببعض التجارب في بعض المدن الصحراوية في هذا المجال.

من جانب آخر، أكد ممثل الحكومة وجود تعاون مع دول أجنبية للاستفادة من خبراتها في هذا المجال، ولا سيما وأن تربية المائيات في البحر هي الأكثر انتشارا في العالم، موضحا أن (160) مائة وستين مليون طن من المنتوج العالمي معظم مصدره تربية المائيات.

أما البرنامج الذي سطرته الوزارة لتربية المائيات خلال الخماسي المقبل، فيهدف إلى بلوغ مستوى (200) مائتي ألف طن، من مختلف أصناف الأسماك، وذلك بتجنيد كل المهنيين المرتبطين بالإنتاج بصفة مباشرة، مشيرا إلى أن العمل في هذا المجال يرتبط بالمهن الأخرى أيضا كالتصنيع والصيانة وإنتاج الثلج والتسويق... الخ.

الخلاصة

ونحن ننهي دراستنا الأولية لهذا النص بهذا التقرير التمهيدي، نستخلص جملة من النقاط، تقع في صدارتها الأحكام والتدابير التشريعية الهامة المتمثلة في حظر تصدير المرجان خاما وشبه مصنع، تتبع مسار عمليات تحويله والاتجار به، رفع درجة خطورة المخالفات المتصلة بصيده وتسويقه، تعزيز جهاز الرصد والمتابعة عن بعد لأنشطة سفن صيد المرجان، ومكافحة الصيد غير المشروع للثروة البحرية، ولاسيما منها المرجان الأحمر المتميز بقيمته العالية في السوق الدولية، وكذا تثمينه على المستوى الوطني، وكذا تنمية أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات في بلادنا في إطار

الدقيقة والمعادن والأحماض الدهنية الضرورية في الوجبات الغذائية في كثير من البلدان؛ وتفيد التقديرات بأن الأسماك تساهم بمقدار 180 سعرة حرارية للفرد يوميا.

السيد الرئيس المحترم،
لقد جاء في كلمة معالي وزير قطاع الصيد البحري قبل قليل، توقع إنتاج 200000 طن واستحداث 40000 منصب شغل في حدود سنة 2020، غير أن هذه الأرقام تبقى بعيدة كل البعد، فمهما بلغت الجهود المبذولة في هذا الميدان لن نصل للأهداف التي نطمح إليها، حيث نجد عدد مناصب الشغل في هذا القطاع عندنا لا يتجاوز 80000، وأن نصيب الفرد الجزائري من السمك هو 5.2 كيلوغرام سنويا، وأن المستوى المحدد من طرف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بلغ 10 كيلوغرام سنويا للفرد الواحد، وإلا كيف نفسر ارتفاع أسعار السردين الذي وصل إلى أكثر من 500 دج للكيلوغرام في حدود معلوماتي.

سيدي الرئيس المحترم،
حسب تصنيف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فإن الصين الشعبية تأتي في مقدمة دول العالم، بأكثر من 27 كيلوغرام للفرد سنويا، وتأتي بعدها الهند، ثم البنغلاداش، ثم دولة مايمار، أما الجزائر فتأتي في المراتب الأخيرة، ونجد جمهورية مصر العربية تحتل المرتبة الأولى على مستوى قارة إفريقيا.

السيد الرئيس المحترم،
جارتنا المغرب تنتج 1 مليون طن سنويا، وعائدها من الصيد البحري ناهزت 850 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل 58٪ من إجمالي صادرات المغرب من المنتوجات الغذائية، ويساهم الصيد البحري في هذا البلد في توظيف مليون مغربي وتوفير قيمة 200000 طن سنويا من الأسماك الطرية للسوق الداخلي، بيد أن معدل استهلاك الفرد للأسماك لا يزال عند حد 6.7 كيلوغرام سنويا.

سيدي الرئيس المحترم،
نظرا لهذا القطاع المعقد والمتشابك، وددت أن أدلي ببعض الاقتراحات:

- 1 - الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية للمياه الداخلية: البحر الأبيض المتوسط، السدود والمواقع الاصطناعية.
- 2 - إنشاء المراعي السمكية المتطورة والمزارع النموذجية، واستحداث مناطق جديدة للاستزراع السمكي في

الأسماك التي نحن بصدد مناقشة هذا الموضوع الهام.
السيد الرئيس المحترم،
تنقسم مداخلتي هذه المتواضعة إلى قسمين:
أولا، تشير بعض المصادر إلى أن هناك ما لا يقل عن 456 موقعا صالحا لتربية المائيات ويتعلق الأمر بمزارع بحرية داخل بعضها في مرحلة الإنتاج الفعلي، وأن المخطط يقوم على استغلال كل نقاط المياه البحرية والعذبة، لبعث مزارع في المناطق الساحلية، ويهتم المستثمرون بتوظيف الوديان والسبخات، فضلا عن أحواض السقي والمسطحات المائية الطبيعية والاصطناعية في استزراع أنواع متعددة من الأسماك، كما يجري تشجيع ناشطي القطاع الصيدي على استغلال هذه المواقع، بحسب خصوصية كل منطقة من أجل ضمان فعالية العملية وتربية أسماك يكثُر الطلب عليها محليا، وتتميز بفائدتها الغذائية والصحية من بينها بلح البحر والجمبري.

السيد الرئيس المحترم،
يتفق الجميع على أن أصعب المهام هي عملية الصيد البحري، وكما يشير بعض الخبراء أن تربية المائيات تظل عملية في غاية التعقيد، لأنها تعتمد بشكل كلي على استقرار الأوضاع الجوية، وحينما تتوفر هذه الظروف تكون النتائج إيجابية.

فقد تمكن مستثمر في عين طاية من إنتاج 10 أطنان من الصدفيات و5 أطنان من المحار في عامه الأول، ما يؤشر إلى قابلية هذه الثروة الحيوانية إلى تفجير ثورة صيدية ضخمة في البلاد، لاسيما بعد نجاح استزراع أحواض مائية في 3 مناطق مختلفة وبروز تربية المحاريات بأنواعها في مشاريع لافتة.

السيد الرئيس المحترم،
يجب أن تعطى الأهمية البالغة لتربية المائيات، باعتبارها مصدرا للبروتينات الحيوية ذات القيمة الغذائية العالية، إضافة إلى حماية وتدعيم المخزون الصيدي الطبيعي وخلق فرص عمل في مجالات مبتكرة، علاوة على تنمية المناطق المنعزلة وإخراجها من دائرة الفقر والحرمان، على غرار مناطق الجنوب، حيث بالإمكان إنتاج الآلاف من الأطنان دوريا، من أسماك المياه العذبة المتكيفة مع المناطق الجافة.

كما أن الأسماك مصدر ومورد مهم للبروتينات، بل قد تتميز عن اللحوم بما تحتويه من كميات ضخمة من الفسفور وبما تحتويه من فيتامينات؛ وتمثل مصدرا قيما للمغذيات

الطلب المتزايد عليه، أن هناك عصابات فرنسية وتونسية وأجانب، قاموا بتدريب عصابات محلية على استنزاف الشعاب المرجانية وتهريبها نحو الخارج باتجاه إيطاليا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبارتفاع الأسعار لهذا المورد الهام، شجع المهربين، رغم حظر صيده وتجديد الإجراءات الأمنية، للحد من تدمير الثروة الحيوانية التي تهدد التوازن البيئي، خاصة وأن المهربين يستخدمون آلة «كركارة» التي تحتثه من الأعماق، كما تفيد بعض المصادر أن المهربين استثمروا في توتر الأوضاع الأمنية بتونس لتهريب المرجان، خاصة وأن تونس تعتبر البوابة الرئيسية للدول الأوروبية، حيث حجزت مصالح الدرك الوطني منذ بداية السنة قرابة القنطارين، كما صادرت عدة بدلات غطس وقوارب ومولدات كهربائية وقوارير الأكسجين، فيما فشلت في توقيف عدد كبير من المهربين، رغم تطوير حرس السواحل لإمكاناتهم المادية واستغلال المروحيات لمطاردتهم، لكن غالبا ما يفرون نحو تونس، مستغلين الظلام الدامس، لأنهم ينفذون عملياتهم في ساعات متأخرة من الليل. ومن هنا بات من الضروري وضع حد للصيد العشوائي للمرجان وتنامي ظاهرة التهريب بعد ارتفاع أسعاره، علما أن المرجان - سيدي الرئيس - ينمو بسنتيمترين فقط خلال سنة كاملة واحدة، لأن المنظومة البيئية يواجهها خطر الانقراض وأن الثروة السمكية بالقالة والمعروفة بمذاقها الخاص المكتسب من الشعب المرجانية ستندثر إذا لم تتوقف عمليات التهريب، كما أنه يستلزم إعادة النظر في مراقبة سواحلنا وحدودنا البرية بأكثر صرامة، وتجديد الرقابة بوضع كفاءات أمنية وجمركية قادرة على اختراق شبكات الدعم اللوجستيكي وتفكيك جماعات المصالح الكبرى.

سيدي الرئيس المحترم،

التأمل في الفصل الثاني من هذا المشروع والمتمثل في العقوبات المطبقة على صيد المرجان، نجد أن أقصى عقوبة لا تتجاوز 5 سنوات، في حال إذا قام المهرب بتدمير هذه الثروة.

سيدي الرئيس،

أرى أن هذه العقوبة قليلة وقليلة جدا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأراضي غير الصالحة للزراعة والتي بها مصادر دائمة للمياه والصرف.

3 - الاهتمام باختيار أفضل الأنواع من الأسماك الملائمة للاستزراع السمكي، والعمل على اتباع الطرق الجديدة للتكنولوجيا الحيوية لإنتاج سلالات من الأسماك عالية الإنتاج، بهدف إمكانية زيادة النمو من 200 غرام إلى 500 غرام، وتحديد أنسب العلائق والبدائل الغذائية المتوازنة لتوفير العناصر اللازمة لنمو الأسماك.

4 - المحافظة على الثروة السمكية المتاحة من الأخطار الناجمة عن عدم اتباع الشروط الصحية اللازمة، الأمر الذي يؤدي إلى الأمراض والأضرار بإنتاجيتها، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على الصحة العامة بالرقابة على الأسماك ومنتجاتها، للمقاومة والوقاية من انتشار الأوبئة المختلفة التي قد تصيب الإنسان والحيوان بالعدوى من الأسماك.

5 - وداعا لأساليب الصيد التقليدي، ووضع خطة لتحديث في الأساليب واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وصولا لزيادة الإنتاج من الأسماك.

السيد الرئيس المحترم،

2 - المرجان هو أحد المواد العضوية الأكثر قدما للاستعمال في صناعة الحلي، حيث ظل المرجان 20 قرنا يصنف من الأحجار الكريمة الثمينة، وبلادنا تملك رصيذا هائلا من هذه الثروة المرصوفة بالذهب الأحمر، علما أن الجزائر ظلت المنتج الأول للمرجان الأحمر بحوض المتوسط، وقد ذكره سبحانه وتعالى في كتابه العزيز مرتين في سورة الرحمن حيث قال: «يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان» (الآية: 22).

وجاء في نفس السورة (الآية: 58) «كأنهن الياقوت والمرجان».

سيدي الرئيس المحترم،

تفيدنا بعض المصادر، أن هناك عصابات وطنية ودولية تعمل في مجال صيد وتهريب الشعب المرجانية، وقد وضعت يدها على ما يفوق 54 طنا من المرجان الأحمر والأسود، خلال 14 سنة الماضية، معتبرين توقيف عملية الصيد الشرعي للمرجان، منذ سنة 2000، قد تشجع على تنامي ظاهرة التهريب الدولي للثروة المرجانية، الممتدة من سواحل بجاية إلى غاية القالة بالطارف، وهو ما يبرر

من دون شك - سيدي الرئيس - أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية قصوى، ويشكل قطاع الصيد البحري - كما ذكر سابقا - في بلادنا أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وخاصة لما نرى الدعم الذي تقوم به الدولة في هذا القطاع، ونظرا لشواطئها تعتبر الجزائر أكبر بلد في البحر المتوسط فيما يخص الشواطئ، كنا نتكلم على 1200 كلم أنا أقول 1500 كلم، دع الجيران يغارون أعتقد أنه عندنا 1500 كلم، والشبيء المستغرب أنه لدينا 1500 كلم من الشواطئ والسردين - كما قال زميلي منذ قليل - بـ 500 دج، ليته كان كذلك! لقد بلغ سعره 700 دج!

نساء، الدولة تدعم؟! 1500 كلم من الشواطئ؟! حبذا لو توفر بكمية لا بأس بها، أنا في بجاية، هو سمكي المفضل، أحب السردين المشوي، من منا لا يحبه مشويا! ليته توفر، لا بأس!

أمس تحدثت عن وحم النساء اللواتي يردن أكل فاكهة الكرز وهناك أخريات تردن أكل السردين، وتذهب للبحث عنه، حتى بـ 1000 دج، هذا غير معقول! سيدي الوزير. هناك خلل لا بد من إيجاد حل، كنا نقول إن السمك غذاء الفقراء، الآن حتى الطبقة المتوسطة لا يمكنها شراؤه، إنه باهظ الثمن (700 دج)، ولا أتحدث عن الأصناف الأخرى للأسماك التي وصلت أرقاما قياسية:

(Crevette royale, Merlan, Espadon, Rouget, Mérout, Chien de mer, Gros yeux...)

يمكننا أن نحلم! نملك الوسائل، الدولة وضعت أدوات وإمكانات والشباب يريد أن يعمل، لماذا لا يوجد السردين؟! سنتحدث عن السردين فقط، بغض النظر عن الأسماك الأخرى.

إذن - السيد الوزير - حسب الأرقام التي عندي، سنة 2014 استوردنا 500000 دولار من السمك بكل أنواعه، في حين عندنا شاطئ بـ 1500 كلم، إذن هناك تناقض!

لو كان لي الأمر، سيدي، لاستغللت هاته العملة الصعبة في تكوين الشباب واستيراد بواخر إلى غير ذلك... سيدي الوزير، عندي بعض الأسئلة:

1 - أعلن قطاعكم مؤخرا عن فتح تحقيق حول الارتفاع الفاحش في أسعار السمك خاصة السردين، وكذا إعادة النظر في سلسلة التوزيع، بدءا من عملية الصيد على مستوى الموانئ، إلى غاية وصول المادة إلى

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل؛ الكلمة الآن للسيد صالح دراجي.

السيد صالح دراجي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
الوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل كل شيء، أود أن أبدأ تدخلتي بما في ثقافتنا وديننا الحنيف:

تنطق «البحار» بحكمة الخالق وحسن تقديره ودقة النظام في الأرض، فهذه البحار تمثل 71٪ من مساحة الأرض، وهي بذلك تضمن استمرار دورة المياه، وبالتالي الحياة على هذا الكوكب. وضرب الله سبحانه وتعالى المثل بالبحر في الاتساع والكثرة: «قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا» (الكهف: 109) وكان نصيب البحر وافر في الإعجاز الكوني في القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: «إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون» (البقرة: 164).

لقد سخر الله سبحانه وتعالى البحار للإنسان وأودع بها من النعم ما لا يحصى، فقال سبحانه وتعالى: «وهو الذي سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون» (النحل: 14)، ويقول: «يخرج منها اللؤلؤ والمرجان» (الرحمن: 22) وفي هاتين الآيتين إظهار لمدى فوائد البحر، حيث الثروة السمكية إحدى الثروات الطبيعية التي عرفها الإنسان منذ وجوده واستغلها بأدواته البدائية، وصولا إلى السفن العملاقة التي تستخدم في الصيد البحري اليوم؛ وتقوم بعض حيواناتها بإنتاج الأصداف التي تستخدم في الصناعات الخشبية والحلي وأدوات الزينة مثل اللؤلؤ إلى غير ذلك... هذه كمقدمة.

المستهلك، ماهي نتائج هذا التحقيق؟

2 - ماهي الإجراءات الملموسة التي اتخذتموها أو ستتخذونها للقضاء على مكامن الخلل كليا وكذا ضبط مختلف العوامل التي تتدخل في تشكيل سعر السمك ومراقبة الصيادين ومستغلي بواخر الصيد وتحسين ظروف عملهم، وكذا نشاط الموانئ ومدى خضوعها للرقابة؟

3 - نعرف جميعا - سيدي الوزير - أن هناك ولايات نموذجية للصيد وهذا شيء جميل والأرقام التي أعطيت في البداية أرقام مشجعة إلا أن أسعار السمك، خاصة السردين، تعرف ارتفاعا فاحشا منذ سنوات، ليست ظرفية والسعر يأبى الانخفاض..

سيدي الوزير،

أسعار البطاطا ارتفعت ثم انخفضت، لكن أسعار السردين بقيت مرتفعة ولم تؤد الإصلاحات الجارية على القطاع، بما في ذلك إنشاء المسمكات الاصطناعية إلى الوفرة وخفض الأسعار؟

سيدي الوزير،

صرحتم في فوروم المجاهد، أنه سيتم توفير 30000 منصب عمل مباشر وغير مباشر في قطاعكم، خلال هذا الخماسي، ليصل إلى 100000 منصب، وهذا شيء إيجابي وجميل ومشجع، لكن هل الاستراتيجية التي انتهجتموها ستوفر السمك، ومتى يكون ذلك؟

سيدي الوزير،

الصيادون يشكون من نقص الإمكانيات والموارد المائية، ما صحة هذه التصريحات؟ علما أن هذا القطاع مدعم من طرف الدولة.

صراحة - سيدي الوزير - لا يمكن أن نتفهم الارتفاع الفاحش وندرة أنواع السمك، فهل هناك بارونات تتحكم في هذه الحرفة فيما يخص البيع والتسويق؟

نشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح دراجي؛ الكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، والإطارات المرافقة له،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

الحديث عن القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، قد يبدو لأول وهلة أن الموضوع يتصل بوفرة ونوعية الثروات التي لا تحصى من أنواع السمك وكنوز البحار والمحيطات وكيفية وصولها إلى مائدة المستهلك، أو أن المسألة تهتم حماية المستهلك وقمع الغش، وما إلى ذلك من الأمور التي تعنى بتحسين شروط الصيد والصيادين، لكن المضمون والمقصود أساسا من مثل هكذا قانون، عميق عمق البحار ومتشابك كشباك الصيد، إنها مسألة تنظيم قطاع الصيد البحري الوطني، ليرسو على بر - إن صح التعبير - مع توفير مناخ وشروط الاستثمار الناجح والناجع، بل وحماية القطاع من سيطرة البحار والبحارين وطغيان واستغلال المتخصصين، المتفنين في الاستغلال غير المنظم، بل والفوضوي لثروتنا البحرية والمائية التي هي جزء لا يتجزأ من الأملاك الوطنية، بل وسيادتنا الترابية أو بعبارة أصح سيادة مياها الإقليمية.

الحقيقة التي أسجلها - سيدي الرئيس، سيدي الوزير - أن هذا القانون الذي جاء ليعدل ويتمم قانون 2011، يحمل جملة من التدابير والإجراءات التي ترمي إلى حماية وترقية نشاط الصيد البحري لبلادنا، باعتباره موردا لا يستهان به في التنمية المستدامة من جهة، وأحد عوامل حماية البيئة وتطويرها من جهة أخرى.

ومن جملة ما يعزز قطاع الصيد البحري، تحديد المواصفات التقنية للمتعاملين والعاملين في هذا القطاع، وكذا وضع ضوابط وحدود للتجاوزات العديدة الخطيرة في حق ثروتنا السمكية، وبخاصة المتاجرة غير الشرعية والاستغلال الوحشي لمادة المرجان، هذا المورد - أي مادة المرجان - الحي والثمين الذي تعرض - مع الأسف -

بين مهنة البحار، تحدثتم عن البحار - السيد الوزير - فهناك مهنة البحار ومهنة الصيد وهناك فرق بينهما.

لماذا لا نشجع الشباب للالتحاق بحرفة الصيد، من خلال آليات تشغيل الشباب، مثل (ANSEJ) وما إلى ذلك، لأنهم كلهم يذهبون لاختصاصات مثل النقل البري ولكن نحتاج أيضا إلى الصيادين ومهارتهم، خاصة في هاته الآليات الخاصة بتشغيل الشباب، علما أن الصيد و «الصيد» بالمفهوم العاصمي، عند الجزائريين عموما والعاصميين خصوصا، كانت ولا زالت إحدى الحرف المميزة والثمينة، إن على مستوى الاستهلاك أو القيمة الغذائية التي نحتاجها في تغذيتنا الصحية، فاليوم كلنا عندنا نقص من حيث التغذية والقيمة الغذائية، بالأرقام فيما يخص (OMEGA3) فالطبيب ينصح باستهلاكها، لأن هاته القيمة الغذائية وهاته الفيتامينات والبروتينات نجدها خاصة في السمك وفي الثروة السمكية، وأيضا على مستوى خلق الثروة وتجديدها، قد تحدثتم - السيد الوزير - عن تجديد الثروة، لما نصطاد فيه تجديد لهذه الثروة وتتكاثر أيضا وتنمو في البحار والمحيطات؛ وبالتالي لما تتجدد الثروة، ويكثر الصيد يكون العرض أكثر من الطلب وهذا يخلق مناصب شغل يمكن أن تفتحها في وجه العاطلين عن العمل، وما تمثله مناصب الشغل هذه وهاته الثروة من قيمة مضافة بالنسبة لاقتصادنا الوطني.

كما أن نص القانون لم يذكر - في اعتقادي - ولو بإشارة خفيفة الصيد في المياه العذبة، سواء في الوديان أو حتى في السدود.

أنا أذكر لما كنا صغارا في ناحية المسيلة، كان هناك سد والناس يصطادون السمك في المياه العذبة ولم نعط قيمة - في اعتقادي - بالنسبة للمياه العذبة والصيد في هاته الوديان، علما أنها هي أيضا مقصودة من طرف الهواة والناس يقبلون كثيرا على مثل هذا الصيد وهي هواية وترفيه، ولكن لديها أيضا قيمة، لكي ندمجها أيضا في الاقتصاد الوطني وحتى الاقتصاد المحلي، لم لا؟!؟

وكان بالإمكان إدراج - كما قلت - مثل هذا النشاط الذي يتعاطاه الكثير من الجزائريين، ضمن نشاط الصيد الترفيهي وضمن مجال تربية المائيات، لأننا خضنا في الجزائر - سيدي الوزير - تجربة رائدة وهي الأحواض التي استغلّت في مناطق الولايات الداخلية، شيء جميل! ولا

لسنوات طويلة ولا يزال لسماسرة تجار المرجان عبر شريطنا الساحلي الممتد كما نعرف جميعا على طول 1200 كيلومتر و14 ولاية ساحلية.

سيدي الرئيس، صحيح أن القانون المعروض علينا في شكله الجديد يشدد العقوبة على مثل هذه الممارسات اللامسؤولة ويحمل إجراءات عقابية وردعية تجاه كل مخالف للقوانين الجزائية، منها - طبعا - السلطة المكلفة بالصيد البحري.

وتتراوح هذه العقوبات من الغرامة المالية إلى الحبس النافذ وهذا شيء جميل جدا ونتمنه! لكن يبدو لي - السيد الوزير - أن القطاع وحتى من خلال هاته التدابير الجديدة ومحاولة تشديد الخناق على المخالفين الوطنيين منهم والأجانب، قلت إن القطاع يحتاج إلى المزيد من الاهتمام والمرافقة من قبل الحكومة، والحديث هنا عن التفتيش والمراقبة من طرف عون أو أعوان يعاينون، يحررون المحاضر عند ارتكاب المخالفة، ولنقل الجريمة، قد لا يكفي وسط المنافسة الشرسة وشبكات المتاجرة المافياوية في عرض البحر وسط المياه الإقليمية الوطنية.

والسؤال الذي يحيرني - السيد الوزير - كيف لعون أو حتى مجموعة أعوان أن يفرضوا الرقابة اللازمة، حتى الرقابة عن بعد أو الرصد عن بعد، أمام الاستهلاك اللامحدود للانتهاكات اللامحدودة واللامتناهية، وبخاصة في مجال استغلال المواد الكيميائية والمواد السامة وحتى المتفجرات، التي تتسبب في كوارث بيولوجية، قليلا ما يكشف عنها.

السيد الوزير، لقد ورد في نص هذا القانون عبارة الصيد العلمي والصيد الترفيهي، لكن لا أثر - في اعتقادي - للمستوى التكنولوجي، خاصة التكنولوجيا الحديثة، الذي توصل إليه قطاع الصيد البحري عندنا في الجزائر، ولا حديث عن مسألة التأمين، أقول التأمين، بالنسبة للثروة البحرية التي تذهب ضحية للتلوث والملوثين أو بالنسبة للصيادين أنفسهم وعائلاتهم، كثيرا ما نشهد ونسمع هنا وهناك أن مجموعة من الصيادين تاهت في عرض البحار ولا وجود لأثرهم، فماذا عن التأمين وخاصة لهؤلاء الصيادين؟ ولا إشارة واضحة وصريحة لبرامج التكوين - مثلما تفضل زملائي من قبل - والتأهيل الخاص بالصيادين، سواء منهم المحترفون أو الهواة، لأن ما نعرفه أن هناك فرقا

خاصة بالنسبة للسفن الأجنبية والدليل على ذلك ما ورد في المادتين 92 و93 من القانون محل التعديل من جهة، ومن جهة أخرى أن النص جاء لتنظيم الصيد وتصدير المرجان، هذه الثروة الهائلة والتي لم نعرف كيف نستغلها ونحافظ عليها بصفة جيدة ونجعلها مصدرا للدخل، خاصة بالعملة الصعبة.

سيدي الرئيس،

قبل مناقشة النص، أردت الإشارة إلى نقطة تطراً عند دراسة القوانين وهي ورود كلمة رأي مجلس الدولة، لكن ككل مرة الرأي حول النص لا يسلم إلينا قبل مناقشة النصوص، رغم أهميتها عند دراسة القوانين؛ لقد اطلعت على النص الأصلي وعلى النص المعدل، فوجدت أن هناك 105 مادة في الأول و19 مادة في الثاني، جديدة، لكن الغريب أن النص الأول فيه 53 مادة أحييت على التنظيم والثاني فيه 17 إحالة من مجموع 52، على التنظيم أيضاً، أي أن نصف القانون محال على التنظيم، وهذا شيء غير منطقي وغير مقبول! لأن كثرة الإحالات تفرغ النص من محتواه وتؤثر على مصداقية البرلمان، لأنه يصادق على قانون نصف مواده محالة على التنظيم.

كما بودي أن أسأل: هل المراسيم التنظيمية المتعلقة بالنص الأول الأصلي قد صدرت أم لا؟ بما أن القانون صاغها سنة 2001.

المادة 91 مكرر وردت فيها كلمة «مسافنة» ماذا يقصد بها وأعتقد أنها تحتاج إلى توضيح أكثر؟

ما مصير المنتجات المحجوزة سريعة التلف على متن السفن، خاصة السفن الأجنبية؟ وهل المعدات المحجوزة بالسفن الأجنبية تباع في المزاد العلني؟ وهل يحق للأجانب القيام بعملية الشراء؟

سيدي الرئيس،

لقد قرأت مؤخراً في إحدى الجرائد اليومية أن بعض ممثلي الصيادين اشتكوا للوزير في إحدى خرجاته للولايات من ازدواجية الاشتراك في صندوق (CNAS) الضمان الاجتماعي وصندوق (CASNOS) وطلبوا بتمكينهم من الاشتراك في صندوق واحد فقط، فهل هذا الإشكال مطروح معالي الوزير؟

سيدي الرئيس،

إن الدولة أولت قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

ننسى أن أكل الأسماك ثقافة، ففي كثير من الأحيان لما نذهب إلى المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب ليست لها نفس القيمة مثل مناطق الشريط الساحلي، يعني كل هذه ثقافة، ثقافة اللحم واللحوم بأنواعها في عمق الجزائر، هذه دراسة من الناحية السوسولوجية، وأقول إنه لا بد أن نقحم هذا المجال أكثر مما هو عليه اليوم أو لسنا - السيد الوزير - في رحلة البحث في ظل تقلبات السوق البترولية والذهب الأسود عن بدائل أخرى للاستثمار المنتج؟ في حين أن الثروة المائية، أو الذهب الأزرق وكل ما يأتي من البحر، هذا الذهب الأزرق هو أمامنا على مد البصر، ينتظر فقط الاستغلال والتكاثر وتحقيق سعادة العين قبل سعادة الذات، وهي كلها عوامل تخدم الجزائريين، بل والأمن الغذائي الوطني الذي هو جزء من سيادتنا الوطنية.

أتمنى لكم - السيد الوزير - ولكل إطاراتكم كل التوفيق والفلاح والسداد في أعمالكم، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة الآن للسيد محمد لزهر سحري.

السيد محمد لزهر سحري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون ومساعدوهم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتوجه بالشكر للجنة المختصة على الجهود المبذولة والتقرير المقدم، كما أشكر الحكومة على طرح هذا القانون للنقاش ولو أنه جاء متأخرا نوعا ما.

القانون - في اعتقادي - جاء ليعالج النقائص ويسد الاختلالات التي ظهرت في القانون الأصلي محل التعديل رقم 01-11، المؤرخ في 3 جويلية 2001، والتي ظهرت عند التطبيق، مثل عدم مطابقة العقوبات المقررة مع المخالفات المرتكبة، سواء ما تعلق بالصيد العشوائي وغير المرخص،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
إن تنمية أنشطة الصيد البحري وتربية المائيات، تعتبر
من القطاعات الاستراتيجية التي على الدولة أن تولي لها
الأهمية التي تستحقها، نظرا لما تزخر به البلاد من ثروة
معتبرة وتنوع سمكي يفوق 150 نوعا، لا يستغل منه إلا
عشرة أنواع تقديرا ولا نجد تفسيراً لهذا.

فواضح أن هذا ما حدا بالحكومة ومسؤولي القطاع إلى
تقديم هذا المشروع الهام وعرضه على البرلمان، مشكورة، في
إطار القانون رقم 01-11، المعدل والمتمم، الذي نحن بصدد
مناقشته.

إلا أنه من المؤسف أن نسجل بعض التجاوزات الخطيرة
التي تميز الصيد البحري وتربية المائيات، وبخاصة نهب
وتصدير المرجان الأحمر من طرف من يتحكم وبصفة غير
قانونية في هذه الثروة الهائلة.

وحسب قول بعض الصيادين والمهتمين بالقطاع، فإن
جزءا كبيرا من التحصيل السمكي لا يخضع للطرق
القانونية المشروعة، إذ إن السردين الذي يعتبر مصدر قوة
آلاف المواطنين المحظوظين، مع غيابه أحيانا، خاصة في
الجنوب وحرمان الكثير منهم، رغم أهميته الغذائية، باعتبار
ما يحتويه من مواد هامة، كالبروتين وأملاح وفيتامينات،
مثلا فيتامين (د) الضروري لنمو الجسم يباع في الموانئ
بـ 120 دج ونجده في الأسواق بـ 500 دج، كما أشار إليه
الزملاء، بسبب التواطؤ ونقص الرقابة واليقظة في الموانئ
خاصة ليلا وبصفة مستمرة، إذ إن الجزء الكبير من الإنتاج
السمكي يهرب ليلا والباقي هو الذي يقدم للتسويق.

وعليه، فإننا نثمن ما جاء في هذا المشروع الرامي إلى
تنشيط الصيد البحري وتربية المائيات وإدراج مفهوم الصيد
المسؤول - كما جاء في هذا القانون - في الثقافة الصيدية، مع
التقيد بالقوانين والأعراف ذات الصلة، منها عدم استعمال
أدوات تضر بالثروة السمكية، إلا أن العارفين بالموضوع
يقولون إن هناك طرقا أخرى حديثة ومتطورة تستعمل،
غير الديناميت، وهي محرمة دوليا، طبقا لمعاهدة برشلونة
التي أمضت عليها الجزائر، لذا ينبغي الانتباه لها ورصدها
ومعاقبة فاعليها.

سيدي الرئيس،

نتساءل ما هو سبب تدني الإنتاج عندنا إلا بحوالي

عناية خاصة، من أجل تطوير القطاع وتوفير الأسماك
للمواطنين وخلق مناصب شغل دائمة للشباب، غير أن
الملاحظ أنه رغم هذه الإمكانيات المخصصة، إلا أن سوق
السمك يشهد ارتفاعا كبيرا من يوم إلى يوم، فأين السبب
وأين الخلل؟

وفي الأخير، أتقدم بمجموعة من الاقتراحات، أعتقد
- حسب رأيي - قد تدعم القطاع وتطور عمله وتؤدي به
للوفرة في المنتج البحري:

1 - منح امتيازات جبائية للصيادين، مما يؤدي إلى
تقليل تكلفة الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار.

2 - تكثيف عملية إنتاج الأسماك عن طريق الاستزراع
في المياه العذبة والأحواض والبحر.

3 - إنشاء مرصد وطني للصيد البحري، يجمع كل
المتعاملين في قطاع الصيد البحري: الوزراء، الصيادين،
صناع السفن، الحرفيين، وكل من له علاقة بالقطاع.

4 - تكثيف الشراكة مع الدول الرائدة في تربية
الأسماك وإنتاج الأدوات المتعلقة، بالصيد البحري، عن
طريق فتح الاستثمار كالفيتنام، والصين.

5 - رفع الميزانية السنوية لقطاع الصيد البحري.

6 - رسكلة وتأهيل الصيادين وفتح تخصصات في
مراكز التكوين المهني لتعليم الصيد وتربية المائيات
للشباب وإعادة بعث قطاع التعليب للأسماك.

7 - وأخيرا، وضع أو فتح خط هاتفى أخضر، للتبليغ
عن الصيد العشوائي وغير المرخص، خاصة من قبل
السفن الأجنبية.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لزهر سحري؛
الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله
الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

معالي السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء الكرام،

أسرة الإعلام،

للأسماك التي تدوم من شهر شهر ماي إلى شهر أوت، والاستفادة من التأمينات الاجتماعية.

4 - كما أعتقد أن التعامل مع ثروة المرجان، وما أدراك ما المرجان، ينبغي أن تفرد له قوانين وإجراءات متبعة، لا تقل صرامة من التي اتخذت لمحاربة الإرهاب، أي نعم، إرهابا اقتصاديا بامتياز، ذلك لأنه يحقق أرباحا خيالية، ينبغي الاعتناء بها لصالح الأجيال بصفة خاصة، وهو من ملاذتنا في السنوات العجاف.

5 - لا شك أن تشجيع الدولة، لتربية المائيات في المياه العذبة والذي من شأنه أن يعوض أحيانا الإنتاج في المياه المالحة، لجدير بالترحيب والتوسيع، خاصة في الجنوب، على غرار التجربة الرائدة والناجحة المعروفة بحاسي لكحل بولاية غرداية، بغية استفادة مواطني الجنوب من فوائدها.

6 - إيجاد مقاربة ملائمة لتربية هذا النوع من الأسماك، في إطار استراتيجية مستدامة لصالح الاقتصاد الوطني، مع المحافظة على الوسط البيئي والمعايير البيئية والبيولوجية التي تعتبر ثروة واعدة في المستقبل؛ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زكرياء؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا للسيد الرئيس المحترم؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين؛

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير،

الزميلات والزملاء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم، أزول فلاون.

في حقيقة الأمر - السيد الرئيس - كانت الأخت زهية والأخ صالح والأخ العمري وزكرياء تدخلوا قبلي وأعطوا كل ما كنت بودي أن أتدخل بشأنه.

إذن، مداخلتني سأختصرها إلى أقصى حد.

سيدي الرئيس،

قبل مجيئي إلى هذا المكان المحترم، في الصبيحة على

100000 طن سنويا؟ هذا واقع! إلا أن الإنتاج بتونس مثلا بلغ 500000 طن وفي المغرب 1 مليون و500 طن، ومعدل استهلاك الموارد السمكية للمواطن الجزائري لا يتعدى كيلوغراما واحدا للشخص في السنة، كما نتساءل كيف يمكن للوزارة المعنية تفعيل هذه الترسنة من القوانين الرديعية، علما أن القانون السابق أو القوانين السابقة قد تم تجاهلها، من طرف بعض من يتحكم في هذه الثروة خاصة المرجان الأحمر؟

هذه الثروة الهائلة ذات القيمة العالية، يعرف الخاص والعام، أنها تنهب وتصدر إلى إيطاليا وأمريكا عبر تونس رغم المراقبة والمجهودات التي اتخذتها الدولة لحمايتها والحد من استنزافها.

سيدي الرئيس،

إن الجزائر بحاجة ماسة إلى هذه الثروة السمكية الهامة في الظروف التي تستقبلنا، لتنوع موارد التصدير من جهة، وتلبية حاجيات المواطنين الضرورية، من جهة أخرى، نظرا للقيمة الغذائية لكنوز البحر واعتبارها من النعم التي حباها الله إياها وهو القائل: «وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون».

وتفسر هذه الآية: «ولتبتغوا من فضله» في الميدان الصحي والتجاري.

إننا نرحب ونستبشر خيرا لاهتمام الدولة بهذه الثروة التي من شأنها أن تلبى احتياجات البلاد ونقدم المقترحات الآتية:

1 - إن وسائل الردع وحدها - ولو شددت - لا تكفي، ما لم تكن مصحوبة بثقافة صيدية مناسبة إنتاجا وتكوينا مناسباً واستثماراً وإرشاداً للصيادين والمواطنين كذلك، بتنظيم ندوات إرشادية وتوعية مستمرة وتحسيس.

2 - وفي هذا الصدد، فإني أرى أنه من المفيد إعفاء استيراد البلاعيط من الرسوم الجمركية، وإعادة النظر في قضية الرسم على القيمة المضافة (TVA)، تشجيعا للحرفة وكذا اكتساب المهارات وتقنيات حديثة، في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية، لتطوير هذا القطاع، مما يوفر آلاف مناصب الشغل.

3 - تخفيف الضغط الضريبي عن الصيادين والمتعاملين الصغار في القطاع، ولم لامسح ديون هؤلاء الصيادين، على غرار الفلاحين الصغار وتعويضهم عند الراحة البيولوجية

الرئيس - بالرغم من أنه - نوعا ما - متأخر ولكنه في وقته .
جاء على أساس أن 60٪ من المواد تعدل القانون
السابق، من بين 60٪ من التعديلات، 40 مادة تنص
على العقوبة.

هذا يعني أن القطاع في خطورة ووضعيته خطيرة جدا،
لأن 40 مادة من مجموع 60 مادة تنص على المعاقبة
أو العقاب.

(2) معالي الوزير، أقترح لك وللحكومة وللإخوة، في
بعض الولايات غير الممثلة، وأنتم لا تمثلون كل الولايات
الجزائرية، نعم ولاية تمنراست، ولاية البويرة التي أظن فيها
لا يوجد بحر، لكن لو تنشئ مديرية ستكون الحافز لخلق
أشخاص في هذا الميدان.

(3) تكوين موظفين آخرين.

(4) ترقية القطاع عن طريق تربية المائيات، وبالتالي
أرى أنه من الضروري والأکید أن نخلق مديريات على
مستوى الولايات.

نعم، سيكون تداخل في بعض القوانين وسيكون التعثر
في البداية ولكنه أمر ضروري للمستقبل، لأن الدولة
الجزائرية تعمل على أساس المستقبل.

اليوم - السيد الرئيس - السردين بـ 600 دج؛ فما
بالك بالسّمك الآخر؟!

السّمك من المفروض أن يكون في متناول المواطن
العادي وفي متناول كل السكان، على غرار جيراننا وإخواننا
في الغرب وفي الشرق، المغرب ينافس أوروبا ويطلب بكمية
فائضة، أين نحن بالنسبة لهؤلاء؟ وأين الخلل؟

هل لأننا لم نشئ مثل هاته الوزارات في الوقت المناسب،

أم أن هناك وضعية لا نستطيع أن نصرح بها في العلن؟
فيما يخص الهياكل القاعدية - السيد الوزير - وأقصد
الموانئ والفضاءات التي تستقبل هذه الوسائل، هذه
الهياكل، بالرغم من الجهود التي ذكرتها، أنها توسعت
نوعا ما، هناك أشغال ترميم، لكن رغم هذا تبقى غير كافية
وتحت النسبة المرجوة، ولماذا؟ لأن في الآونة الأخيرة برنامج
فخامة رئيس الجمهورية، شجع الشباب لإنشاء وحدات
لصيد السمك.

هذه الوحدات، القوارب الصغيرة لا تستطيع أن ترسو
في هذه المساحات المخصصة، نظر لعدد الشباب المستفيدين
في إطار التدابير التي وضعتها الدولة حيز التنفيذ.

الساعة السادسة والنصف صباحا، اشترت اليوم 01 كيلو
من السردين بـ 600 دج، ويبعد مسكني عن ميناء زموري
بـ 30 كم، إذن اليوم السردين العادي بـ 600 دج، 60 ألف
سنتيم!!

ماذا يقول الإخوة في سطيف وماذا يقول الإخوة في
باتنة وماذا يقول الإخوة في تندوف وماذا يقول الإخوة في
الهضاب العليا بكاملها؟

هذا المبلغ، إذا كان عضو مجلس الأمة - كما يقال -
يتقاضى أجرا مرتفعا، فما بالك بالموظف الضعيف والعامل
الضعيف، الذي يشتري على الأقل 2 كيلوغرام بـ 120
ألف سنتيم، (1200 دج) لعائلة مكونة من 5 أو 6 أفراد،
هل يستطيع أن يلبى حاجيات الأسرة إلى غاية نهاية
الشهر؟!

أما الموضوع الذي كنت بوّدي أن أتدخل فيه، هو أن
الوزارة التي أنشئت، كانت بالأمس القريب تابعة لوزارة
الفلاحة، وبالتالي فهي وزارة مستقلة واستفادت من الميزانية
التي صادقنا عليها في الوقت القريب.

إذن، فهي مجبرة اليوم كي تنفذ سياسة رئيس الجمهورية،
وكما جاء في برنامج الحكومة أنه ينمي هذا القطاع بصفة
عاجلة، وخلال هذا الخماسي.

ما نراه اليوم - السيد الرئيس - أن الوزارة المعنية بالرغم
من كل الجهود - وهذا أعترف به، إلا أنه لا توجد خطة
واضحة واستراتيجية على المدى القصير والمتوسط لترقية
القطاع.

على هذا الأساس، نقترح - بالإضافة للاقتراحات التي
تقدم بها الإخوة - بعض الملاحظات:

(1) فيما يخص المستخدمين المكلفين بتسيير القطاع
على مستوى البحار، فهم بالتأكيد يشكلون عددا غير كاف
ولا يمكن مراقبة كل هذه المساحة الشاسعة التي وهبنا إياها
الله تعالى والتي استفادت منها الجزائر، وقد ذكرها الزميل
(1500 كيلومتر من الساحل) هؤلاء الموظفون لا يمكنهم
أن يراقبوا ونعلم ذلك جيدا، وحين نتكلم خفية نقول إن
سمكنا يباع في البحار، ويباع بالعملة الصعبة في البحار ولا
يخرج من البحار للمواطن؛ المواطنون يقولون هذا، الشعب
يقولها ونحن أيضا نقولها خفية، إذن فلنقلها بصفة علنية؛
وبالتالي لا بد من تعزيز عدد الأشخاص القائمين بالرقابة
مشروع هذا القانون الذي هو موضوع الدراسة - السيد

من الأمور التي نعرفها بصفة أدق في القطاع، وهذا طبيعي، لأن الشخص الذي يمارس مهنة 24 ساعة على 24 ساعة في قطاع ما، ربما عنده معلومات أكثر من المراقبين أو الذين يتابعون القطاع بصفة غير مباشرة.

أريد أن أرجع لبعض المسائل التي أظنها هامة، في الأول لدي تقييمي الشخصي، النابع - ربما - من العمل منذ أكثر من سنتين ونصف في هذا القطاع، واستماعي للكثير من مهنيي القطاع وحتى في الخرجات الميدانية والخرجات غير الرسمية والتقائي بالكثير من الخبراء، سواء أكانوا في الجامعات أو خبراء يعملون في مختلف علوم البحار.

أولا، أنا على يقين - والأمر هام - وأردت أن تكونوا على علم بذلك لو لم يكن هناك برنامج وإنشاء بصفة رسمية ومباشرة وزارة في هذا المجال في سنة 2000، لزالته هذه المهنة اليوم وذلك لعدة أسباب:

زوال هذه المهنة، كان ربما سيحدث لو لم يكن فيه هذا الدفع ضمن برنامج رئيس الجمهورية، لأن هذه المهنة صعبة الممارسة وفي نفس الوقت هي مهنة غير جذابة بالنسبة للكثير من الجزائريين إلا البعض منهم، الذين يقطنون الساحل، وفي كثير من الأحيان رأيتهم في التحقيق الذي قمنا به وهو أول تحقيق أعد منذ الاستقلال حول هذه المهنة، الكثير منهم ليسوا خريجي الجامعات، الطالب المتخرج من الجامعة حلمه ليس أن يكون بحارا في «تنس» بل هو كما هو حال جميع الشبان، طموحهم هو أن يذهبوا إلى قطاعات أخرى، إلى الخدمات وأعمال أخرى، لهذا أظن أنه لا بد حين نقيم... لأن القانون استحدث في 2001، والقانون هذا كان قد جاء بنفس الجهد ونفس الطموح السياسي الذي كان في ذلك الوقت، لكن القانون في 2001 لم يكن يستطيع أن يتصور كيف سيشتد القطاع وكيف ستتطور المؤشرات في الميدان.

عندما أتينا بهذا التعديل، فهو فرصة أيضا لكي نقيم، هل هذا الطموح سياسي أو هذا الدافع سياسي؟ وفي نفس الوقت كل الأشياء التي أتى بها القانون جاءت بأثر إيجابي على قطاع أو على نشاط اقتصادي كان موجودا، نشاط الصيد كان موجودا منذ قرون في الكثير من ربوع الوطن، ثم نختار الزاوية، كما اختار البعض منكم زاويته.

أحدث عن الأسعار، عندنا مؤشر واحد هو الذي يقيم كل الأعمال وكل ما نقوم به في القطاع؛ والمهندسون يعلمون أن

إذن، يجب التفكير وتخصيص مساحات للشباب وخلق مساحات أخرى للسفن الكبيرة، أو لأعالي البحار، أو بما يسمى (La haute mer).

فيما يخص المستخدمين - السيد الوزير - لا بد من إجراء تحقيقات، هذه موجودة لكنها - نقلها - تحقيقات سطحية، بينما يجب فتح تحقيق لصالح مستخدمي الملاحة ولصالح مستخدمي المراقبة؛ وتزويدهم بسلطة الضبطية القضائية، رغم أنها موجودة ولكن تبقى محاضرهم خاضعة لرأي بعض المصالح، إذن يجب فتح تحقيق أولية، ولم لا؟ لأننا نلاحظ - سيدي الرئيس - في المدة الأخيرة وقبل المدة الأخيرة، أن البحر الأبيض المتوسط وشواطئنا تلفظ أطنانا أو مئات الأطنان من المخدرات، الأمر لا يتعلق بسباح، فليس هو من سيأتي بقنطار من المخدرات، هذه العملية تتم عبر السفن وهي سفن صيد، وهكذا لن تصبح مهمة وزارتك سهلة بلا وزارة الدفاع، وهنا نحن على علم وعندنا بعض المعلومات تفيد أن الصيادين يقومون بالتجارة، إذن يجب فتح تحقيقات أولية لمستخدمي الملاحة، وهذا أمر سهل.

هذا ما كنت أود أن أقوله، سيدي الرئيس، أشكركم على سعة صدركم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ وبه نكون قد استنفدنا قائمة المسجلين وأسأل السيد الوزير هل لديه الجاهزية للرد الآن أم نمحبه بعض الوقت.. الآن؟ إذن الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصيد البحري والموارد الصيدية: شكرا للسيد الرئيس؛ شكرا لكل المتدخلين على أسئلتهم وعلى العناية التي يولونها للقطاع وفي نفس الوقت على كل الاقتراحات التي تفضلوا بها، سواء أكانت متعلقة مباشرة بالقانون والتعديلات التي طرأت عليه أو كانت متعلقة بسياسة القطاع بصفة عامة.

إسمحوا لي - السيد الرئيس - أن أكون في ردي تلقائيا بعض الأحيان، لأن الرد كتبته وبطريقة غير منتظمة مسبقا، للرد على كل الأسئلة والاقتراحات.

سأرد بصفة عامة على بعض التدخلات للسيدات والسادة الأعضاء وفي نفس الوقت يستفيد الجميع - ربما -

فحين أتيت إلى القطاع لم يكن عندي أي رأي مسبق، استمعت لما يجري في الميدان وحاولت أن أفرز، لأن الكثير من المتدخلين، البعض منهم يعرفون القطاع والبعض منهم بنوا منطقهم حول قال لي، قال عن، عن، عن، حتى «عن» لا نعرفها من أين أتت؟! هناك الكثير من الأفكار التي تتداول، مثلا، الجزائر عندها أطول ساحل في البحر المتوسط، أنا أيضا كنت أظنها كذلك ولكن في يوم ما قلت سأذهب لأرى الأرقام، وحين اطلعت على الأرقام وجدت كم هو طول ساحل ليبيا وإيطاليا وتونس؟ أنا بدوري اندهشت! إننا لا نملك أطول ساحل على مستوى البحر الأبيض المتوسط، ولكن كل المراقبين والكثير من الناس في المجتمع مثلي يظنون أننا نملك أكبر ساحل.

ثم كانت لدى فكرة حين أتيت إلى القطاع في البداية ظننت أن المشكلة تكمن في الطول، حين تكلمت مع الجماعة المختصة وحسبت أنه كلما كانت المسافة أطول كلما كانت جيدة، هذا هو المنطق، ثم فهمت من هؤلاء أصحاب علوم البحار والعلماء المتخصصين في هذا المجال أن القضية ليست في طول الأشياء وإنما هي أمور أخرى معقدة مرتبطة بالبحر الأبيض المتوسط، مرتبطة بخصوصياته، مرتبطة ببعض الظواهر الطبيعية ومرتبطة بالكثير من المجالات، واليوم هذه الأشياء مدروسة ومعروفة وربما الخطأ الذي يقع فيه العلميون أنهم لا يشهرون كل الأشياء التي نعرفها اليوم في هذه المجالات وبالتالي تبقى بعض الأفكار الخاصة تتداول عند الناس.

فيما يخص الأهداف: عندما قمنا بتعديلات حول القانون في الحقيقة كانت جاهزة منذ 2012، كل التعديلات كانت قد أعدت، ولكن اخترنا المنطق وأنا من اخترته، فالبعض من الناس سألني لماذا انتظرت مدة سنة لتأتوا بتعديلات؟ كيف بقيتم كل هذه المدة لكي تأتوا بتعديلات؟ أنا اخترت هذا المنهج، فلا أجري تعديلا إلا إذا اقتنعت في ذات الوقت أن هذا التعديل الجديد سيأتي بجديد في الميدان.

القانون في حد ذاته في 2001 وحتى الآن - لو أعدتم قراءة كل مواده - لا زال يتميز بالاستشراف اللازم وله بعد عصري، حسب نصوصه، يجب أن يكون الإنسان منصفا مع الذين سبقوه، وحتى بالنسبة للمقارنة القانونية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، لأن هناك دراسة تقوم

هناك جينات مدمرة أو ما يسمى (Terminateur) والسيد بركات يعرفه، معناه المؤشر القاتل، لا ندخل في التفاصيل ولا ندخل في الطموح ولا نتدخل في هؤلاء، ولا نريد معرفة من هم؟ وما هي صعوباتهم؟ ومن أين أتوا؟ ما يهمنا في آخر المطاف هو السعر، الأخ حين يذهب ليشتري السردين في الصباح، يشتريه بـ 300 دج، ماذا جرى من قبل؟ لا أحد يهتم بالجانب البشري ولا بجانب تطوير وتنمية هذه المناطق ولا بالجانب البيئي كيف أن هذه الثروة المتجددة استطعنا أن نجدها والمخزون الموجود على طول الساحل الجزائري هل لازال موجودا؟ لأنها طاقة من طاقات الوطن المتجددة نستغلها وإذا استغلت بصفة عقلانية، كل عام نستطيع أن نستخرج 130000 طن ونستطيع أن نستعمل موارد طبيعية أخرى موجودة وهي المياه العذبة والمالحة منها أو المياه غير المستعملة أو المياه التي تستعمل أيضا في الفلاحة.

منطقنا - ربما - أوسع من المؤشر القاتل، لأنني أظن أن القطاع اليوم عنده آثاره الاجتماعية وعنده آثار أخرى يجب أن نأخذها في الحسبان، لأننا إذا أتينا إلا من زاوية فأظن أن الأمور محسومة من البداية، وسأدخل فيما بعد في بعض التفاصيل، لكن أردت أن أذكر بأن تقييمي كوزير مشرف على القطاع، قناعتي اليوم أنه لو لم يكن فيه هذه القرارات التي اتخذناها وأنتم أيضا صادقتم عليها في مختلف قوانين المالية، لن يكون عندنا اليوم لا بحار ولا قبطان، لأن هذه المهن صعبة وغير جذابة، ما الذي حول 25000 أو 20000 مهني قبل سنة 2000 يصبح بعد 15 سنة 45000 مهني؟ يعني العدد تضاعف.

ما الذي جعل الأغلبية الساحقة لـ 20000 مهني قبل سنة 2000 معدل عمرهم 50 أو 60 سنة واليوم 45000 مهني ممن يمارسون الصيد، لا أتكلم عن الذي يخطط، والذي يسوق، لأن التسويق فيه نفس المعايير، قلت معدل العمر هو 40 سنة، يعني جددنا هذه المهن، وفي نفس الوقت شبننا هذه المهن، وأنا أعرف قطاعات أخرى ربما هو العكس، اليوم تعرف صعوبة في تشبيب مهنيها، لأنها اليوم لديها صعوبة في جذب الشباب، لهذا فمنطقيا يجب أن نحافظ على هذه المكاسب، حتى لو هي في الأخير لم ترض عن المؤشر النهائي أو المؤشر القاتل، السعر، وسأتي لمنظومة الأسعار، لأن اليوم أظن أنها فرصة لأعطيكم ما فهمته،

الواقع، ربما يأتي شخص آخر ويقول لكم قولاً آخر ويمكن أن تكون له أهداف أخرى وطموحات أخرى، لكل شخص مراجعه، ومرجعى هو البرنامج الذي قمت به مع المهنيين ومع المتعاملين وحسب التجربة التي خضناها في المشاريع السابقة وحتى في تربية المائيات - كما ذكرتم - والبعض لم ينجح، لماذا لم ينجحوا؟ ما هي الأخطاء التي ارتكبتها؟ ما هي ربما الأشياء التي تنقصنا؟ ما هي الأشياء التي لا يتقبلها اليوم لا المستهلك ولا نظام التسويق؟ وبني أشياء تسير الواقع الذي نعيشه وتدرجياً نواكب هذا الواقع ونحاول أننا نغير ونحسن الأمور بصفة مستمرة.

عندما نأخذ الأرقام، في بعض الأحيان نجد صعوبة كبيرة عندما يقارن الناس مع بلدان أخرى، في بعض الأحيان لا تقارن إلا رقماً واحداً ولا ترى الأرقام الأخرى ولا تنظر إلى المعطيات الأخرى، بمعنى، حين تبحث فإنك لا ترى إلا الرقم الذي هو سند للفكرة أو سند للتقييم المسبق أو سند للتقييم الذي تقوم به، وبالتالي فإذا أردنا أن نقارن لا بد أن نقارن البلدان التي لها نفس القدرات وهي موجودة في نفس الرقعة الجغرافية.

عادة، نحن نقارن مع بلد جار لنا، لكن ننسى أنه يطل على المحيط الأطلنطي وحينما ترى الأرقام تجد أن 90% من هذا الإنتاج في المحيط الأطلنطي وليس في البحر الأبيض المتوسط، ولما ترى الأرقام فيما يخص الشغل، تجد أن الكثير منهم موجودون في الجهة الأخرى، ولهذا فعندما يقارن الإنسان يجب أن يقارن مع المعطيات الأخرى، مثلاً إسبانيا يستهلك الفرد الواحد 32 كيلو غرام من السمك كيف؟ هم 32 كيلو غرام ونحن 1 كيلو غرام لا ليس هذا! إرفع الرقم قليلاً، صحيح نحن في الأسفل ولكننا لسنا في الحضيض - على حد قول أحدكم - وفي بعض الأحيان يجب أن نقارن ما بين سكان الساحل، وعندنا تحقيق حول هذا، فسكان السواحل قيمة الاستهلاك للفرد الواحد هي في حدود 10 كيلو غرام، أما سكان الجهة الداخلية فهي أقل وذلك راجع لعدة أسباب، ولكن إذا رجعنا وأخذنا هذا المثال؛ نبحت من أين جاءت 32 كيلو غرام؟ تجد ثلثين من الاستيراد وثلثاً من إنتاج الساحل.

السؤال الذي يطرحه لكل على مستوى مختلف المتدخلين، ما هو النمط الدائم اليوم والذي يمكننا كحكومة من جهة، وكأعضاء من جهة أخرى وكجانب سياسي وكل

بها المنظمات الجهوية، تذكر أن القانون الجزائري فيما يخص الصيد البحري وتربية المائيات، يمتاز بالمستوى اللازم إذا ما قورن بالقوانين الأخرى، ماذا كان ينقصنا؟ كان ينقصنا بعض الآليات، المرجعيات لآليات تنفيذية في الميدان، أحدكم ذكر نقص الموائى وقال هي ليست كافية، فيجب علينا إنشاء مواقع "الرسو"، ولكن لا بد لنا من مراجع قانونية وبالمرجع القانوني تكون عندنا آلية تنفيذية.

كذلك فيما يخص تربية المائيات، يجب أن نهيمى مناطق كي يستطيع المستثمرون العمل باطمئنان في هذه المناطق، إذن لا بد لنا من آلية مرجعية لذلك، كل هذه الآليات الجديدة وضعناها في الميدان منذ عامين، كتجربة ميدانية، حين نأتي بها في القانون لا نأتي بها بصفة افتراضية، لانخلق إطاراً افتراضياً، نحاول أن تكون عندنا مرجعية، غداً في البرنامج الخماسي كل هذه الأعمال التي نقوم بها ستتحقق، تكلمنا عن تهيئة المصايد، الدراسة انطلقت منذ عام ونصف وهي في الميدان، عندما تنتهي الدراسة، يصبح عندي المرجع، وبنهاية الدراسة أستطيع أن أخذها بعين الاعتبار كآلية قانونية وتفرض في الميدان، لهذا كنت أريد أن أئوه بهذا الجانب.

فيما يخص المقارنة، ربما البعض قال إن الأهداف ناقصة وعندنا قدرات أحسن، فلماذا ذهبتم إلى هذه الأهداف؟ أنا عندي مرجع أساسي وهو برنامج السيد رئيس الجمهورية، من هذا الجانب هو مرجع أساسي، ثم أرى ما هي في الواقع قدرات مختلف المتدخلين: المهنيين من جهة، الهيئات التي تشرف على تسيير الموائى أو المواقع الأخرى، الخبرة التي نملكها، المنظومة التكوينية وقد حاولنا أن تكون عندنا رؤية وأصبحت الرؤية موجودة، قمنا بإعداد عمل على مدى 2030، وهناك برنامج خماسي محدد بكل تفاصيله، وناقشناه في ندوات جهوية وأيضاً على المستوى المحلي في فترة 8 أشهر مع كل المتدخلين، سواء أكانوا باحثين أو مهنيين، وحاولنا أن نبني شيئاً قريباً من الواقع، الكل عنده أحلام، كل واحد لديه طموح، كل واحد لديه رؤية خاصة حول مختلف المواضيع أو مختلف الأهداف، ثم هناك واقعنا، الواقع موجود، مستوانا ومستوى تنظيم هذه المهن، مستوى المرافق، مستوى تنظيم شبكة التسويق، هذا واقع ولا أحد يمكنه ألا يتماشى معه، وحين نبني سياسة أو برنامجاً أو أهدافاً فإننا نحاول أن تكون مبنية وفق هذا

ما علينا؟! ماذا تفعل البلدان الأخرى؟ في الفترات التي لا يكون فيها المنتج الطازج متوفرا، يأتون به من قارات لها هذا المنتج، وفي الكثير من الأحيان نطعمهم الاستهلاكي كالتالي: اليوم أوروبا كمثال لديها 60٪ من استهلاك السمك المحول، أما السمك الطازج فيمثل 10٪ من المنظومة العامة لاستهلاك السمك. الناس تستهلك (Fundus) وتستهلك القطع الجاهزة وتستهلك منتوجات محولة، والكثير من هؤلاء الناس مستواهم المعيشي لا يسمح لهم باستهلاك السمك الطازج. هذه وقائع، نتقبلها أولا نتقبلها، فكل شخص هو حر في كيفية النظر إلى هذه الوقائع، الشيء الذي أردت الحفاظ عليه هو أن أحافظ على العباد وأحافظ على الثروة المتجددة وعلى الآثار الاجتماعية والبيئية الإيجابية الموجودة أما الباقي فحدث ولا حرج، وإذا لم نحافظ على هذا النمط اليوم لاستغلال هذه الطاقة المتجددة، أظن أننا - ربما - نقلص من الأشياء التي كانت في السنوات الماضية. فيما يخص نظام التسويق أو العامل الثاني، لماذا قمنا بتحقيق؟ هناك مقولة مشهورة "زاد الطين بلة" وهذا مازاد الطين بلة، عندما يكون عندك نظام تسويق وهو بدوره غير منظم في مختلف مراحلها، سواء أكانت مرحلة الإنزال أو التسويق بالجملة أو التسويق بالتجزئة، كل هذا النظام مر اليوم في التحقيق، أتريد النتيجة الأخيرة حتى لا ندخل في كل التفاصيل؟ هناك ثلاثة أشياء والبارحة التقينا مع الوكلاء على مستوى الوزارة لكي نبدأ في مرحلة تنفيذ البرنامج العملي في الميدان، بعد الدراسة التي قمنا بها في 2013، أولا هناك أشياء جديدة وهي أن السمك الذي كان لا يستهلك إلا في مناطق معينة، أصبح اليوم يقطع مسافة 300، 400، 500 كلم لأن هناك تبريدا، نشاطا يجعل السمك يصل إلى تندوف وبشار وإلى كثير من المناطق العميقة، ولكنه ليس بصفة منتظمة على مدار السنة، والمهم أن فيه هذا النشاط الجديد، وهذا ما يجعل السعر المرجعي في انخفاض، وليس مرهونا بالمواقع وفي نفس الوقت كل هؤلاء التجار يملكون هاتفا نقالا والذي ينزل في زموري أو في تنس أو أي موقع آخر يعلم ما أنزل الآخرون، وفي بعض الأحيان يعلم حتى وقت رجوع الباخرة، فالباخرة حين ترجع من منطقة الصيد حتى الإنزال - في بعض

الجوانب أن نتبعه وتكون له ديمومة ويمكن تمويله؟ عندنا اختياران اليوم ولهذا فهدف الإنتاج هام. نحن نعلم أن كل الأشياء مرتبطة بالسعر، ربما لدينا مؤثران أو عاملان أساسيان: عامل أساسي وآخر أكثر ضبابية. العامل الأساسي للأسعار اليوم مرتبط ويبقى مرتبطا بالتوازن بين العرض والطلب، سواء بصفة شاملة أو حسب مختلف الظروف في العام، هذا من جهة. يبقى المرجع الذي نتخذه وهو مرجع أساسي، أتتخذه في شهر جانفي أو شهر فيفري، أو شهر مارس أو شهر جويلية؟ نحن نعلم أن إنتاج السردين ونمط الصيد الذي نعتمده وطبقا للتنظيم فإنه يبدأ من شهر جوان حتى شهر أكتوبر، هذه هي الفترة، حتى بيولوجيا لا تجده في شهر مارس ولا تجده في شهر فيفري، كيف يمكن أن يكون السعر متناسبا اليوم مع القدرة الشرائية؟ ولكن النمط الاستهلاكي لا يتوقف، أنتم حين تذهبون للمطعم وكل هؤلاء الناس الذين عندهم ربما قدرة شرائية لا يتوقفون عن الشراء ولا يعلمون شيئا عن هذه الفترات، سواء أكان متوفرا أو غير متوفر، حين تتكلم مع الأشخاص الكبار وحسب معرفتنا نجد تفسيرين: أننا كنا نستهلك السردين طوال السنة ولكن عندما تدقق مع الناس الكبار، تجد أننا لم نكن نستهلك السردين طيلة السنة. كنا نستهلكه في فتراته، ولكن اليوم النمط الاستهلاكي تغير، أصبحنا نستهلك منتوجات خارجة عن الفصل. في الماضي يقول لك بعد الفول، الجلبانة، ولكن النمط الاستهلاكي تغير، الفرق في الصيد وهذا ما أردت أن أفهمه لكم هو أننا لا ننتج بل نصطاد. هناك فرق كبير بين الفلاحة أو الزراعة والصيد، الأولى تنتج وتتحكم أنت في الزرع، وفي هذه الحالة (الصيد) لا زراعة ولا شيء آخر، بل تذهب لتصطاد، فإذا كان هناك تأخذ وإذا لم يكن لا تأخذ. وهناك عوامل تساهم في الوفرة أو عدمها وهي مرتبطة بممارسة الصيد، وحاولنا أن نقلص من الممارسات المسيئة، ولكن هناك أيضا الظروف الطبيعية التي تجعل - في بعض الأحيان - المنتج غير موجود. هل تستطيعون أن تقولوا لي كيف تعمل البلدان الأخرى؟ هل هذه الندرية مرتبطة بنا فقط، هل دعا شخص

إيجابية ليس فقط السلبية !
من الطبيعي أن الناس تتكلم، لأن هناك مصالح اقتصادية، لأن كل شخص يعلم أن القيمة المضافة التي يأخذها تكون على حساب من هو قبله أو بعده، ولكن نحن كوزارة أو قطاع يجب أن نستمع إلى الكل ونحاول أن نبني واقعا موضوعيا وذلك ليس بالأمر السهل، لست أدري إن كان البعض منكم يحضر اللقاءات التي ننظمها، هذا يتكلم عن ذلك وهذا يتهم ذلك، وهذا من الطبيعي لأنه يعلم أن القيمة التي يأخذها هي تلك التي أخذها من زميله، هذه هي طبيعة هاته المهن المختلفة وأظن أن الواقع وما نصبو لتحقيقه، هو أننا نحين أشياء موضوعية ونجسدها مع الآخرين.

فيما يخص حماية البيئة، أظن أنه جانب هام، يستدعي اليوم الكثير من الآليات، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، لديها مهام كما نص عليه القانون، ومن مهام القطاع حماية هذه الموارد والعناية التي يجب أن يوليها القطاع لتكاثر هذه الموارد الطبيعية بواسطة آليات يجب أن تكون تطبيقية وآليات تربط الصلة مع مستعملي هذه المناطق وآليات موضوعية أيضا، لهذا أظن أن في القانون مرجعيات خاصة وحتى فيما يخص المفاهيم إذ نتحدث عن الصيد المسؤول أو الأشياء التي تأتي في هذا المنظور، وكذا عن المسؤولية التي تقع على عاتق المهنيين، لأن الكثير منكم طرح إشكالية الرقابة.

الرقابة اليوم تتطلب تكلفة، وأنتم تعلمون أن الموارد التي بحوزتنا والمالية منها لا يمكنها في الكثير من الأحيان أن تغطي كل تكلفة الرقابة وبمختلف أنواعها، لأنه عندما يكون عندك 9 ملايين هكتار من البحار، هذه هي منطقة الصيد المخصصة وهي موجودة في بعض الأحيان على عمق 32 ميلا، يعني حوالي 50 كيلو مترا في المناطق الشرقية أو الغربية، وبالتالي كيف يمكن أن تراقب؟! هذا يدخل من هنا وذاك يخرج من هناك! ولكي تراقب لا بد أولا من تقنيات حديثة، لا تستطيع أن تستعمل التقنيات المباشرة فقط، فهذه بحد ذاتها موجودة في الموانئ، حين تخرج يقال لك تعال هنا! أين تذهب؟ من أين أتيت؟ عندك الآليات المطلوبة أو الوثائق المطلوبة، وحين تدخل هناك رقابة من طرف حراس السواحل، علما أن أعمالا كثيرة يقوم بها اليوم حراس السواحل لا نتكلم عنها لأنها تدخل في إطار

الأحيان - تستغرق ساعتين أو ثلاث ساعات من الملاحظة، خلال هذه الفترة يعلم عدد الصناديق الآتية، وكم أدخل هذا وذاك، يعني هناك تناقضا في نفس الوقت، فمن جهة هناك تنظيم قوي لمختلف المتدخلين، ومن جهة أخرى لا توجد شفافية ومنافسة وفي المؤشرات القاعدية حتى يكون فيه أسعار تتجاوب مع المؤشرات الاقتصادية، لا أتكلم عن مستواهم، سواء أكانوا في متناول المستهلك أو في غير متناول المستهلك.

هذه القضية هامة، فلو أردنا أن قطاع الاستثمار يقام من طرف المنتجين، فعندما تبتعد في الشعبة فإن الصلة ما بين المتعامل والقطاع تندثر أو القيمة في تحديد الأسعار تذهب لآخر تاجر تجزئة في 50% أو 60% وبالتالي لا يصبح استثمارا في القطاع، وتذهب - ربما - إلى أشياء أخرى وهذا أظنه مؤشرا عاما بالعامية يقول لك: "السردينة" تتكلم حين تصل إلى السوق مع من جاء ليشتريها وتقول: "لي عراني نعريه ولي سترني نكسيه" معناه أن الذي أخرجني من البحر لا يربح معي، لكن الذي سترني ووضع الجليد علي أكسوه، أو "مانهدرش على من شواني" لهذا قدمنا في البرنامج الحماسي القادم... لكن فيه منطقت أردت التركيز عليه، وهو أننا لا نتصارع مع المتدخلين، لأن الكثير منهم يريد أن يعمل في الشفافية، يريد تنظيم الإنزال وفي نفس الوقت يقوم بالتسويق بمعايير، لكن لم يجدوا - ربما - الإطار المناسب الذي يتماشى معهم، لهذا انطلقنا في العمل معهم، البعض منهم، يعانون ثقل السوق فنحاول دمجهم في تنظيم هذا التسويق، لا يجب أن نأتي بالردع فقط، لهذا في الكثير من الأحيان لا أريد الأحكام المسبقة والتي تأتي من منطلق أن الذي لا أعرفه ولا أفهمه أعطي له صفة "بارون، مافيا" أنا في الكثير من الأحيان أتجنب هاته الكلمات، لأنني أنطلق من منطلق اقتصادي، الشيء الذي لا أفهمه أحاول فهمه، الشخص الذي ليس لي صلة معه أذهب وأتكلم معه، يجب أن أفهم ثم أضع الصفة المناسبة، لا أضعها في البداية، لو نرى من ناحية الممارسات الميدانية، فإن التسويق عنده أيضا ممارساته وهي موجودة؛ والوكلاء في الكثير من الأحيان عندهم صلة عائلية مع ربان السفن ويقومون أيضا بأعمال مرتبطة بالحماية الاجتماعية، مثلا شخص ضيع شبكة فهو الذي يدفع ثمنها، بحار بصدد الزواج يعطي له مبلغا ماليا، هناك أشياء ميدانية

الإنتاج، الثلج، الصيانة والتسويق .
 لدينا طموح كبير في المستقبل، لا يكون عندنا محلات على مستوى التجزئة مادام يباع بأعلى ثمن، كيف أشتري منتوجا بأعلى ثمن في ورق جريدة وفي طريق مظلم، فلنشجع الناس على فتح دكاكين ومحلات وأدوات نظيفة، وحتى لو حدث واشتهى شخص أن يأكل هذا المنتوج كزميلنا من بجاية، فيشتريه في ظروف صحية، لعله يشتريه ويبيكي ولكن يشتريه وهو مطمئن من الناحية الصحية، في بعض المناطق بدأ بعض المستثمرين أو الشبان الاستثمار في المسامك للبيع بالتجزئة، وهناك بعض البلدان، أنتم تعرفونها، حتى في المشرق، لا تشتري أبدا السمك طازجا، بل تشتريه مطبوخا، تختار الصنف الذي تريده ويحضره لك ثم تأخذه وتستهلكه بصفة مباشرة، أظن أن كل هذه الأشياء يجب أن نطمح نحن كذلك إليها، لكي نحسن الأمور.
 لا أظن أن التحقيقات التي قمنا بها لم تأت بنتيجة، أحدهم ذكر أن التحقيقات سطحية.

التحقيقات التي قمنا بها كانت ذات أهداف، والآن هي تتطلب تعميقا، أول ما أردنا معرفته في 2013، أنه قبل أن تبني سياسة أو تبني نظرة، فمن الطبيعي أن ترى ما هي خصوصيات هؤلاء الذين تود مرافقتهم، عندك مقاربتان: المقاربة الأولى وهي أنك تبني دونهم وتأتي بأفكار مسبقة أو تبني افتراضيا، دخلوا أهلا وسهلا، لم يدخلوا "الله لا دخلوا" حسب هذا المنطق، سواء أكان ذلك في الإنتاج، أم في التسويق أم في كل المراحل .

قال نحن نستطيع فعل ذلك بقرار وهذا هو المهني، كمثل ميناء أفلاطون، هذا هو الميناء المثالي، هذا هو المهني المثالي، هذا هو المسوق المثالي، فمن دخل في هذا القلب أهلا وسهلا ومن لم يدخل سيقى على الهامش .
 نحن حاولنا أن نبني مع الواقع ولكي تفعل هذا، لا بد أن نعرف هؤلاء الناس من أين أتوا؟ ما هو مستواهم التعليمي؟ ما هي طموحاتهم؟ ما هي مواردهم؟ هل لديهم عائلات؟ كل هذه الجوانب السوسيو ديمغرافية هي التي تبين لنا، في مختلف المراحل، من هم هؤلاء الناس الذين نحاول أن نرافقهم؟ هناك طموح سياسي شامل ولكن إذا لم نتبادل طموحنا الشامل وطموحهم الفردي؛ فهاته السياسة لا يمكنها أن تبني وتتحقق في الميدان، ولهذا، فمن جهة لا أظن أننا اكتفينا بالسطحيات، ولكن من جهة أخرى

عملهم لحماية التراب الوطني وحماية الحدود البحرية أيضا، وأظن أن كل عملية يقومون بها لا يفرقون خلالها بين سفينة كبيرة أو صغيرة، المهم أن يعرفوا لماذا هي موجودة في ذلك الموقع ولماذا تأخرت في ذلك الموقع وفيهم استخدمت؟ من هذا الجانب، هم أدري بالإمكانات المتطورة التي يملكونها لتطوير هذه الرقابة .

من جهة أخرى، هناك الرقابة الجغرافية للتموقع وهي مذكورة في القانون والتي وضعنا لها مرجعا، هذه تعزز، لأننا لما نحاول أن يكون عندنا نمط عقلاني للمحافظة على الثروة السمكية لا يتأتى ذلك عن طريق العقوبات فقط، بل عن طريق التنظيم، والآليات المختلفة وأيضا عن طريق تحسيس المهنيين وتكوينهم وتحفيزهم، لأن المهني هو أول مراقب، وإذا لم يكن بهذا المنطق، فلديه كل القدرات لكي يخفي الكثير من الممارسات، لماذا تكلمنا عن الصيد المسؤول وتنظيم المهنة وتشجيع الجمعيات من هذا الجانب، فالمجتمع المدني يلعب دورا في الرقابة الوقائية؛ إذ إن الناس لا يجدون المهنيين الذين يستعملون طرقا غير شرعية، فجاء القانون كاحتياط وفي نفس الوقت كوسيلة وقائية للتحذير، فحين ترتكب هذه المخالفة أو الجنحة فإن القضاء سيحكم عليك؛ وبالتالي سيخاف الكثير من الناس الذين يرغبون في هذه الممارسات، لكن هذا لا يمكن أن يحل المشكل بصفة نهائية، لهذا أظن أن هذه المفاهيم الجديدة يجب أن تكرر في الميدان.

فيما يخص (ANSEJ) و(CNAC) أود في هذا الصدد أن أعطي بعض الأرقام.

في المشاريع السابقة وفي الأعوام الماضية كان فيه أكثر من 1700 مشروع نفذت في هذا المجال، والأغلبية منها موجهة للشباب، والأغلبية منها كذلك موجهة لبناء سفن صغيرة، وأظن أنه من أحسن البرامج وربما أحسن من برنامج الوزارة السابق، من حيث الحجم ومن حيث الصلة التي تربطه بهاته المهن وبأبناء الصيادين، ومن حيث أيضا أنه تموقع في الكثير من الولايات وسنشجع في البرنامج الخماسي القادم كل هذا، عن طريق الالتزام بهذه الميكانزمات، نحن نريد أن ننتهج نفس الطريق ونفتح المجالات - ربما - بصفة أوسع، أخذين بعين الاعتبار خصوصيات القطاع، مع العمل بهذه الميكانزمات المختلفة بمختلف أحجامها ولكن نوجهها لنشاطات تأتي لتعزز هذه الثروة كالصناعة، الخدمات

ككل قطاع اشتغلت فيه، عندما تقوم بالتحاليل وتبحث في كل هذه الأشياء، ففي الكثير من الأحيان، تجد أنه لازال هامش المعرفة موجودا، لازالت هناك أمور تستدعي التدقيق وبالتالي يمكنها أن تحسن السياسات.

سيدي الرئيس،

أشكر كل السيدات والسادة على التدخلات وعلى كل المقترحات الجيدة وأشكركم مرة أخرى لنوعية النقاش في هذه الجلسة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، ممثل الحكومة؛ بذلك نكون قد أنهينا أشغالنا المبرمجة في هذه الجلسة.

غدا سوف نلتقي لنحدد الموقف من مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية لسنة 2012، ومشروع هذا القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.

بودي فقط قبل أن أرفع الجلسة، لفت الانتباه إلى أن جلسة الغد ستكون على الساعة الثانية زوالا، فالمطلوب من الإخوان الحضور وأن يبلغوا زملاءهم بأن جلسة الغد ستكون جلسة تصويت وبالتالي النصاب فيها مطلوب. شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار

والدقيقة الخامسة عشرة

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 23 جمادى الثانية 1436
الموافق 12 أفريل 2015

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587